مجلة دراسات تاريخية
ISSN: 9741-2352 EISSN :6723-2600



بريطانيا ودورها فى تأمين إسرائيل فى الفترة من ١٩٤٩-١٩٥٣

أ.د.أحمد عبدالدايم محمد حسين
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الافريقية العليا جامعة القاهرة
ahmedabdeldaim210@hotmail.com

الارسال: 25/02/06 القبول :25/11/30 النشر:2025/12/05 المرسل: .أحمد عبدالدايم محمد حسين

مقدمة

لعل جميعنا، كعرب، يعرف الدور الذى لعبته بريطانيا فى خلق إسرائيل والصعود بها لمرحلة الوجود والهيمنة على أرض فلسطين منذ سنة 1917-1948، غير أن المصالح البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط منذ عام 1949 قد فرض عليها تنسيقا مع إسرائيل فى مرحلة الاعتراف بدولة إسرائيل داخل الأمم المتحدة. وربما كانت الهدنة الإسرائيلية مع الدول العربية فى أعقاب حرب ١٩٤٨ قد هيأ لها الفرصة لإيجاد قبول لإسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وسط رفض عربى واضح وبين. فجعلها ترتب مع الأردن تارة، ومع لبنان تارة، وأطراف أخرى، للقبول بالأمر الواقع. فضلًا عن محاولة بريطانيا لجعل إسرائيل مأمونة الجانب فى المحيط العربى الكاره لوجودها. فجاءت محاولة اعطائها دور فى الأمن الجماعى لشرق البحر المتوسط، ثم التنسيق معها لتتحمل نصيب فى الدفاع عن الشرق الأوسط، بمثابة البوابة الضامنة للأمن الإسرائيلي. وربما كانت المناقشات الدائرة بين الخارجية البريطانية والإسرائيلية تلخص هذا الدور الذي لعبته فى بريطانيا فى تأمين اسرائيل فى الفترة من ١٩٤٩-١٩٥٣. حيث كان لها دلالة أكيدة فيما قامت به من أجل ضمان الأمن الإسرائيلي

وفى هذا السياق اعتمدت الدراسة على وثائق الأرشيف البريطانى كمصر رئيسى لها، كونها تطرح لنا تفاصيل دقيقة ومهمة عن هذه الترتيبات غير المعروفة لدول المنطقة. وراحت الدراسة تعمل على هدفين: الأول، التعرف على طبيعة العلاقة البريطانية الإسرائيلية منذ سنة ١٩٤٩ وحتى سنة ١٩٥٣. الثانية، قراءة الخطط البريطانية لتأمين إسرائيل وتطوراتها. ولهذا طرحت على نفسها تطرح سؤلا جوهريا هو: كيف سارت الخطة البريطانية فى ضمان الأمن الاسرائيلى؟ ولماذا دخلت اسرائيل فى حسابات الشرق الاوسط رغم إدارك بريطانيا بالوسط الرافض لأى علاقة معها؟ وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية: أولها، خلفية العلاقات الإسرائيلية البريطانية قبل عام ١٩٤٩. ثانيها، نقاشات الدبلوماسية البريطانية حول خطط تأمين اسرائيل. ثالثها، بريطانيا وخطط الأمن الجماعى لمنطقة الشرق الأوسط. رابعها، بريطانيا وإدخال إسرائيل في منظومة دفاع الشرق الأوسط.

أولًا- خلفية العلاقات الإسرائيلية البريطانية قبيل عام ١٩٤٩:-

كلنا يعرف الدور الذى أدته حكومة العمال البريطانية لإسرائيل قبل عام 1947[1].وكذا يعرف الصراع الذي أدى إلى إنشاء دولة إسرائيل، وجاء بالجلاء البريطاني عن فلسطين في سياق ضعف بريطانيا بعد الحرب[2].فقد كانت العلاقات البريطانية الاسرائيلية متوترة بشكل خاص بسبب بعض التصرفات البريطانية وردود الفعل اليهودية خلال فترة الانتداب البريطاني. لكن بعد اطمئنان بريطانيا على تأسيس إسرائيل سنة 1948 ظهر هناك ما يمكن تسميته بإيجاد تسوية مؤقتة في العلاقات الأنجلو-إسرائيلية في الفترة 1948-1950، مما أدى إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بينهما وتبادل الممثلين. ففى نفس الوقت الذى أصرت فيه بريطانيا على أن سياستها تجاه إسرائيل محايدة ومبنية على التزامات قانونية، استمرت أيضا في توريد الأسلحة للدول العربية التي دخلت دولة إسرائيل الوليدة التي وافقت عليها خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1947. وفي الوقت نفسه، كانت بريطانيا، بفضل نفوذها الكبير في المنطقة، الشريك التجاري الرئيسي لإسرائيل ولاعباً دولياً حيوياً في التأثير على حل الصراع العربي الإسرائيلي[3].

وقد يبدو للوهلة الأولى أن القرار البريطاني بالانسحاب من الانتداب على فلسطين في 1947-1948 متناقض مع المصالح الاستراتيجية البريطانية. حيث كان الشرق الأوسط وفلسطين يشكلان أهمية حيوية بالنسبة لاستراتيجية بريطانيا في الحرب الباردة، وقد أعلنت حكومتها مراراً وتكراراً عن الحاجة إلى استمرار الوجود البريطاني في المنطقة لمنع التوسع السوفييتي. فلماذا انسحبت من فلسطين مع بداية الحرب الباردة؟ والاجابة تقول بأنها انسحبت بسبب إرهاقها الاقتصادي وعدم قدرتها على البقاء كقوة عظمى. وبالتالى لعبت الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية دورا مهما في اتخاذ قرار الانسحاب. وكان قرار الانسحاب قد تم على أمل أن يؤدي ذلك إلى تأمين موقف بريطانيا في بقية الشرق الأوسط[4].

وحينما منحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اعترافًا فعليًا بإسرائيل في 14 و17 مايو 1948 على التوالي، امتنعت بريطانيا عن الاعتراف لأكثر من ثمانية أشهر، لأنها لم تعتبر إسرائيل جديرة بممارسة السلطة أو تشكل حكومة شرعية. وكانت عبارة "القرار nullius" التي تقول "لا تنتمي إلى أحد" حجة واهية تضع السيادة في أيدي شعب فلسطين، وتعكس التطلعات البريطانية لتحقيق نصر بين العرب. وفى هذا السياق أكدت وزارة الخارجية البريطانية بأنه إذا غزت الجيوش العربية أراضي فلسطين دون الدخول في صراع مع اليهود، فإنها لن تفعل أي شيء غير قانوني أو مخالف لميثاق الأمم المتحدة. واعتبروا ان عبور العرب للحدود التي أوصى بها قرار الأمم المتحدة الصادر في 29 نوفمبر بالنسبة للدولة اليهودية، لا يعتبر غير قانوني، رغم أنهم من الناحية العملية سيضعون أنفسهم عرضة للنقد العلني. وفي غياب العلاقات الدبلوماسية الرسمية، كان سيريل ماريوت، القنصل البريطاني في حيفا، يمثل المصالح البريطانية في المنطقة. فقد كانت لديه خبرة قليلة في القضايا الفلسطينية، معترفا بأنه لم يكن الخيار المناسب للمهمة التي بين يديه. حيث اكتسب "خبرته مع اليهود في رومانيا، حيث كان يعرف بأنه إذا كان هناك منزل قذر في القرية فهو لليهود. وامتدت صورته السلبية عن اليهود إلى نيويورك، حيث "نادرًا ما يلتقي المرء باليهود في مجتمع لائق. ولهذا في أبلغ ماريوت يعقوب سالومون، ممثل الحكومة الإسرائيلية المؤقتة في حيفا، فى الاول من يونيو تحذيره لعمدة حيفا بأنه إذا قصفتم مطار عمّان أو أصبتم أي طائرة بريطانية، فستقوم بريطانيا بقصف كل طائرة يهودية في الجو وعلى الأرض في جميع أنحاء فلسطين. وعندما قيل لهم أن رئيس البلدية ليس هو السلطة المناسبة، وأن الرسالة يجب أن تتم إحالتها للحكومة المؤقتة، رد ماريوت بأنه بالنسبة له "دولة إسرائيل غير موجودة[5].

وفى نفس السياق تحول التحالف العسكري والسياسي البريطاني مع شرق الأردن ليجعلها طرفاً مهماً في التفاهم اليهودي حول مستقبل فلسطين ما بعد الانتداب. حيث اتفق اليهود وشرق الأردن على تقسيم فلسطين فيما بينهم. وراح الدعم البريطاني يتجه لتقسيم فلسطين بين شرق الأردن واسرائيل وظهر تعاون ثلاثى ما بين بريطانيا وشرق الأردن وإسرائيل يدعو إلى تقسيم فلسطين حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر 1947. وفي حين اقترحت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بين دولة عربية ودولة يهودية، قامت الأطراف الثلاثة الى بتقسيم فلسطين بين اليهود والهاشميين. ليتم ضم فلسطين الى شرق الأردن الكبرى، فأصبح هذا هو الاساس الذى تستند عليه السياسة البريطانية فى نظرتها للصراع العربي الإسرائيلي في 1948-1951. ومع أن الانسحاب البريطانى من فلسطين في مايو 1948 جعل بريطانيا في وضع حرج ويحتاج إلى مراجعة لسياستها في الشرق الأوسط بشكل عام، ولسياستها تجاهها القضية الفلسطينية على وجه خاص، حيث أدت نتائج حرب 1948 إلى تفاقم المشكلة وتوضيحها، حيث كان الأمر يتعلق بحسم طبيعة الدعم والتعاون إما للدولة اليهودية في فلسطين أو لشرق الأردن أو لكليهما. ولكن نظرا لعلاقة اليهود الوثيقة مع الكتلة الشرقية لم يتم اعتبارهم حلفاء، وبالتالى لا يمكن الوثوق بهم كحراس للمصالح البريطانية في فلسطين. وشعرت وزارة الخارجية البريطانية بأن الدولة اليهودية الجديدة ستكون محايدة فى أحسن الأحوال في موقفها تجاهها المعسكرين، الشرقى والغربى،

وفي أسوأ الأحوال ستكون مؤيدة للشيوعية. وهكذا كان الشعور بأنه لا يمكن الوثوق بإسرائيل لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية، ولهذا بقيت بريطانيا مع شرق الأردن كحليف رئيسي لها في فلسطين. بل اقترحت وزارة الخارجية البريطانية وسيلة أخرى لتعزيز موقف الهاشميين في المنطقة بأن انهاء الانتداب البريطاني في شرق الأردن سيكون مقدمة صلبة للتحالف الدفاعي بين بريطانيا وشرق الأردن. وكانت بريطانيا تأمل فى أن إبرام المعاهدة الأنجلو أردنية عام 1946، وما تلاها من إعلان استقلال المملكة، سيدحض الاتهامات بالهيمنة البريطانية على شرق الأردن. وهنا اقترح الملك تقسيم فلسطين بين الدولة اليهودية المستقبلية وشرق الأردن. وفى هذا الاطار قدمت وزارة الخارجية البريطانية وسائل تنفيذ ذلك التقسيم، بأن شرق الأردن سيضم تلك المناطق من فلسطين المخصصة للعرب في قرار تقسيم الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر 1947. وبهذا أصبح المقترح البريطاني هو المبدأ التوجيهي لصانعي السياسة البريطانيين في تعاملهم مع الصراع العربي الإسرائيلي. حيث لم تكن الهيمنة البريطانية في شرق الأردن عسكرية فحسب، بل كان التأثير السياسي لا يقل أهمية أيضا. وبفضل تأثير السير أليك كيركبرايد الهائل على الملك عبد الله، تمكنت بريطانيا من الاعتماد علي تعاون شرق الأردن ووفائه الدؤوب. وبما أن النظام فى الأردن كان نظاماً ملكياً مطلقاً، فقد كان الاتفاق مع الملك عبد الله فى اكتوبر 1948 سيخضع الوريث المحتمل، الأمير طلال، للنفوذ البريطاني مثل والده [6]. لكن فى نفس الوقت هناك كتابات تشير بأن المقيم البريطاني في الأردن السير اليك كيركيرابد كتب عدة رسائل سرية إلى حكومته يحذرها من طلال لأنه ذكي وواسع الإطلاع ويكره الإنجليز ويتقرب من الضباط الأردنيين من ذوي الميول الوطنية[7].

أولا–التقارب البريطانى الاسرائيلى 1949–1953:

بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين فى 14 مايو 1948 ظلت بريطانيا تبتعد عن اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل. واتساقا مع سياستها، عملت الخارجية البريطانية بقيادة وزيرها ارنست بيفن على إنشاء هيئة تنسيقية بريطانية تتكون من ثلاثة مكونات رئيسية مهمتها الحفاظ على المصالح البريطانية في الشرق الأوسط. حيث أنشأت في لندن لجنتين: واحدة وزارية تسمى بلجنة الدفاع عن الشرق الأوسط برئاسة بيفين نفسه، وأخرى رسمية برئاسته أيضا. وفي الشرق الأوسط، تم وضع المهمة في أيدي مكتب الشرق الأوسط البريطاني المكون من 18 عضوا. وكانت وظيفتها السياسية هي تنسيق السياسات والاتصال بجامعة الدول العربية، وكذلك تقديم المشورة للجيش البريطاني ولسلطات المنطقة. وكان مكتب الشرق الأوسط البريطاني على اتصال مع الأمانة الشرقية، وهي هيئة خلفتها الحرب، لكنها سرعان ما توقفت عن لعب أي دور مهم في صنع السياسات. وكانت السلطات العسكرية المحلية ورئيس مكتب الشرق الأوسط البريطاني أعضاء فى اللجنة المشتركة التابعة لتنظيم الجيش في الشرق الأوسط وكذا لجنة الخدمة. وكانت المنطقة تحت مسؤولية لجنة تنسيق دفاع الشرق الأوسط البريطانى تشمل اليونان وتركيا وشمال أفريقيا وإثيوبيا والخليج الفارسي. ومع ذلك، فإن اللجنة لم تعمل قط على وجه صحيح[8].

وحدثت تسوية مؤقتة في العلاقات الأنجلو-إسرائيلية في الفترة 1948-1950، مما أدى إلى علاقات دبلوماسية رسمية وتبادل الممثلين. حيث كانت هذه العلاقات متوترة بشكل خاص في أعقاب تصرفات بريطانيا وردود أفعال اليهود أثناء الانتداب البريطاني. في حين منحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إسرائيل اعترافاً فعلياً في 14 و17 مايو 1948 على التوالي، امتنعت بريطانيا عن الاعتراف لأكثر من ثمانية أشهر لأنها لم تعتبر إسرائيل تمارس السلطة أو تشكل حكومة شرعية. في غياب العلاقات الدبلوماسية الرسمية، كان سيريل ماريوت، القنصل البريطاني في حيفا، يمثل المصالح البريطانية "في المنطقة"[9].وبعد انتهاء الانتداب البريطاني، تقدمت اسرائيل على الفور بطلب عضوية الأمم المتحدة. وفي تصويت أجراه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على عضوية إسرائيل في 17 ديسمبر 1948، امتنعت بريطانيا عن التصويت. وايضا على على الطلب المتجدد في 4 مارس 1949، في قرار مجلس الأمن رقم 69، حيث امتنعت بريطانيا مرة أخرى عن التصويت، متجنبة حق النقض الذي كان يعنى التصويت السلبي. وفي 11 مايو 1949 امتنعت أيضًا عن التصويت في الجمعية العامة على قرار الأمم المتحدة رقم 273. ومع ذلك، اعترفت بريطانيا بإسرائيل بحكم الأمر الواقع في 29 يناير 1949، وبحكم القانون في 28 أبريل 1950. كان السير ألكسندر نوكس هيلم أول قائم بالأعمال البريطاني في إسرائيل، وتمت ترقية رتبته لاحقًا إلى وزير مفوض، وخدم من عام 1949 إلى عام 1951. وخلفه في عام 1951 فرانسيس إيفانز، الذي تمت ترقية إلى رتبة سفير في عام 1952[10].

ولم يتحدث إلى الرئيس ترومان منذ صيف عام 1946. ولم يكن لديه أدنى فكرة أنه مستعد لإرسال بعثة دبلوماسية امريكية إلى إسرائيل[11].وتم بناء السفارة البريطانية في تل أبيب، فى خين كان لدى بريطانيا قنصل فخري في إيلات، وقنصلية عامة غير معتمدة في القدس، تمثللها فى الاراضى الفلسطينية.اما اسرائيل فكان لديها ثلاثة مكاتب تمثيلية في فى بريطانيا سفارة تقع في لندن وقنصليتان في كارديف وجلاسكو[12].

وفى الوقت الذى كان هناك إصرار من قبل وزارة الخارجية البريطانية على توجيه رسائل إلى ناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي بصفته "عراب السلطات اليهودية"، تعلن فيه رفضها الاعتراف بشرعية إسرائيل. خاصة وأن إسرائيل لم تقدم شيئاً لتخفيف موقف ماريوت الشاذ في حيفا. وأن إصراره على منحه الوضع الدبلوماسي غير وارد لأن بريطانيا رفضت الامتيازات الدبلوماسية لنظيره في لندن. وساد هذا الوضع حتى نهاية يناير 1949. وزعمت بريطانيا أن سياسة عدم الاعتراف التي تنتهجها تتماشى مع السياسة الفرنسية. ومع ذلك، كان المدير العام لوزارة الخارجية يجتمع بانتظام مع الممثلين الفرنسيين، وكانت اتصالاتهم موجهة إلى "وزير خارجية إسرائيل جوزيف لينتون، عضو الوكالة اليهودية وكمواطن بريطاني، وبصفته القنصل العام في لندن. وحين فكر وزير الخارجية البريطانى إرنست بيفين، في إنشاء قنصلية في تل أبيب، كان الهدف هو خلق اتصالات إيجابية غير رسمية مع "السلطات اليهودية، غير أن هذه الوسيلة الطبيعية لإقامة الاتصالات مع اسرائيل، دون الاعتراف بها، لم تؤت ثمارها عند العرب. لذا أثيرت مسألة الاعتراف لأول مرة

في مجلس الوزراء في 27 مايو1949، عندما أشير إلى أنه "قد يكون من المحرج حجب الاعتراف، إذا وافقت عليه حكومات الكومنولث الأخرى. فأجاب بيفين بأن بريطانيا ستضغط على تلك الحكومات لحجب الاعتراف. ومن الجدير بالذكر أن إشاراته إلى الدولة اليهودية، والسلطات اليهودية، والحكومة اليهودية المؤقتة، وإسرائيل كلها قد استخدمت بشكل عشوائي. لكن بعد إخفاقاتها المهينة في المنطقة، كانت بريطانيا عازمة على استخدام أوراقها الرابحة، أي الاعتراف بإسرائيل بحكم الأمر الواقع، وفي نهاية المطاف ولانتزاع اعتراف دولي باتحاد الأردن مع الضفة الغربية، راحت بريطانيا تقايض الولايات المتحدة على التنسيق بين إسرائيل والأردن. وأكد بيفين أن رفض بريطانيا الاعتراف بإسرائيل كان واقعيًا، نظرًا لعدم رغبة أي زعيم عربي في الجلوس مع وزير خارجية دولة إسرائيل. واعترف بأن دولة يهودية من نوع ما ستشكل جزءًا من الحل النهائي. "لكن الدولة التي يدعي اليهود أنهم أقاموها لا تزال أقل بكثير من المعايير الطبيعية المطلوبة للاعتراف بها، والتصريحات العدوانية للقادة اليهود لا تتفق مع رغبتهم في أن يتم قبولهم كعضو في" الأمم المتحدة. ولهذا صمم بيفن على مواجهة الانتقادات الأمريكية، قائلاً: "هناك خطوط معينة بشأن فلسطين لا يمكنني أن أحيد عنها. ولا أنوي أو أتوقع في المستقبل القريب الاعتراف بالدولة اليهودية، ولا دعم أي اقتراح بأن تصبح عضواً في الأمم المتحدة[13].

وزعمت وزارة الخارجية بأن الاعتراف الفعلي بإسرائيل سيتم حجبه ما دامت حدود إسرائيل غير مستقرة. وقد رفض ونستون تشرشل، زعيم المعارضة من المحافظين، هذا المبرر الأخلاقي والقانوني للحفاظ على سمعة بريطانيا فيما يتعلق بالحياد، وهاجم سياسة الحكومة. وان الاعتراف الفعلي لا يعتمد على تعريف دقيق للحدود الإقليمية. فهناك ست دول في أوروبا معترف بها حينئذ ولم يتم تسوية حدودها الإقليمية بشكل نهائي. ومن المؤكد أن بولندا واحدة من هذه الدول. وقال هارولد بيلي، مسؤول فلسطين فى وزارة الخارجية البريطانية، بأن عدم الاعتراف كان ضروريًا نظرًا لعلاقة بريطانيا الشاملة مع الدول العربية. واعتبر زميله برنارد بوروز، بأناعتراف بريطانيا بمثابة ورقة قيمة، يجب أن تلعبها بأفضل شكل. وتم التوصل إلى قرار استثنائي لمجلس الوزراء دون مناقشة في 26 أغسطس. وأعلن بيفين، الذي ترأس الاجتماع في غياب رئيس الوزراء، أنه سيُسمح" للأردن بضم المناطق العربية في فلسطين، ويجب "فعل شيءبشأن الاحتلال "المؤسف" للجليل من قبل اليهود. ولم يذكر أن بريطانيا حافظت وقادة الفيلق العربي الذي يقاتل في القدس. حيث قرر مجلس الوزراء أنه على الرغم من أن الحكومة "قد لا تكون قادرة حينها على الاعتراف بالحكومة الإسرائيلية، إلا أنه سيكون من المناسب العثور على بعض الترتيبات العملية التي يمكن اتخاذها لإقامة اتصال مباشر مع تلك الحكومة. وعلى الرغم من سعى بيفين إلى إيجاد وسائل عملية لتحقيق ذلك. فمن خلال إنشاء قنوات مباشرة مع إسرائيل دون اعتراف رسمي، لم يسمح للقناصل البريطانيين في القدس وحيفا بالتعامل مباشرة مع السلطات اليهودية في تل أبيب. ثم جاء ذوبان الجليد في نوفمبر 1949 بزيارة وفد بريطاني غير رسمي. حيث حضر ماريوت الأحداث كضيف على دولة إسرائيل المؤقتة، وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل شهر من ذلك. حيث كانت العقبة الرئيسية في العلاقات الأنجلو إسرائيلية هي مستقبل 11 الف معتقل يهودي مسجون في قبرص يرغبون في الهجرة لإسرائيل. وكان قادة الجيش ووزارة الخارجية مصرين على أنه لا ينبغي

إطلاق سراح الرجال والنساء في سن الخدمة العسكرية لأنهم سيعززون إسرائيل من خلال الانضمام إلى قوات الدفاع الإسرائيلية. لكن بعد سبعة أشهر من إنشاء إسرائيل، وعلى الرغم من تصريحات بيفين بإطلاق سراح المعتقلين تحت سن الخدمة العسكرية، ظل معظمهم يقبعون في معسكرات الاعتقال. وواصلت بريطانيا اعتبار إسرائيل بأكملها أرضًا محتلة، وبالتالي مبررًا لحجب الاعتراف بها. وكان قرار الأمم المتحدة بضم النقب إلى الدولة اليهودية المقترحة مصدر إزعاج كبير. حيث مثلت سيطرة إسرائيل على النقب خطرا على الهيمنة البريطانية الممتدة من البصرة في العراق عبر الأردن إلى غزة في مصر. ولوقف المزيد من التقدم الإسرائيلي، زُعم بأن بريطانيا أصدرت إنذارًا نهائيًا لإسرائيل، وهو في الواقع لم يكن مكيدة بيفين ولكن بمبادرة من الرئيس هاري ترومان. وسواء كان هذا الإنذار مقصودًا أم لا، فقد حقق التأثير المطلوب. حيث انسحبت إسرائيل من الأراضي المصرية المحتلة كنتيجة مباشرة للرسالة التي تلقاها رئيس الوزراء بن جوريون من السفير الأمريكي لدى إسرائيل جيمس ماكدونالد. واستعدت إسرائيل للانسحاب في 31 ديسمبر 1949[14].

وتعاملت إسرائيل مع الوجود البريطاني باعتباره معاديًا في 7 يناير 1949، وحذرت صحيفة التايمز من المخاطر الكامنة في عدم الاعتراف. وكانت هذه المخاوف مبررة، حيث وقعت أعمال عدائية جديدة قبل ساعتين من دخول وقف إطلاق النار الذي أقرته الأمم المتحدة حيز التنفيذ. حين أسقطت القوات الجوية الإسرائيلية خمس طائرات استطلاع تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني، أُرسلت للتأكد من وجود الجيش الإسرائيلي عبر حدود النقب سيناء ام لا. وقُتل طيارين بريطانيين، ونجح أحدهما في العودة إلى الخطوط المصرية، وتم أسر اثنين. واعتبرت إسرائيل أن الرحلات الجوية العسكرية البريطانية التى تمر بين أجواء الأردن ومصر انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وكان تجاهل بريطانيا لسيادة إسرائيل قد دفعها إلى التعامل مع وجود الطائرات البريطانية على أنه وجود معادٍ. وقبل ذلك بثلاثة أسابيع، أسقطت إسرائيل طائرة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني أثناء قيامها برحلة استطلاعية فوق شمال النقب. وانتقد أبا إيبان، مراقب إسرائيل في الأمم المتحدة، موقف بريطانيا التهديدي وحملها مسؤولية الاشتباكات الحدودية ورفضها لقرار الأمم المتحدة الصادر في 29 مايو 1948 والذي يدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى الالتزام بعدم إدخال أفراد مقاتلين إلى فلسطين ومصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن واليمن أثناء وقف إطلاق النار. وبما أنه لم يكن هناك أي تهديد لسلامة الأردن، فلا يمكن تفسير التحركات البريطانية إلا على أنها تهدد جنوب النقب. ولهذا تم حث المملكة المتحدة على الاعتراف الفعلي للحد من التوترات. ونصح هيكتور ماكنيل، مسؤول الاتصال مع مبعوثي إسرائيل في لندن، وزير الخارجية البريطانى بتقليص خسائر بريطانيا. وكان لزاماً على بريطانيا أن تواجه حقيقة مفادها أنها لعبت دوراً ثانوياً مهيناً للولايات المتحدة في الشؤون العالمية. ومن خلال التظاهر بأنها سيدة الشرق الأوسط، فقدت بريطانيا رؤية الأهمية الأساسية للاحتفاظ بحسن نية الولايات المتحدة، "فمن الضروري، حتى عندما يكون اليهود هم الأكثر شرًا والأمريكيون الأكثر سخطًا، ألا يغيب عن بالهم هذه النقطة. وطالما ظلت أمريكا قوة عظمى، وطالما ظلت حرة، فإن أي شخص يتعامل مع اليهود سوف يتحدث بشكل غير مباشر مع أمريكا. لهذا وصلت أنباء في 24 يناير 1950 بأن فرنسا منحت إسرائيل اعترافًا فعليًا بعد اجتماع مجلس

الوزراء. وحينها قال بيفين بأن الاعتراف لن يتم إلا بالتنسيق مع الدول الأخرى، لأن بريطانيا، من خلال تصرفها بمفردها، ستتغاضى عن العدوان الإسرائيلي. وهكذا فإن الاعتراف الفرنسي جعل موقف بيفين غير قابل للاستمرار. ومع ذلك، برر بيفين حجب الاعتراف قائلاً: "لقد طالب اليهود بما هو أكثر بكثير من مجرد وطن في فلسطين، وأن جزءًا كبيرًا من المشكلة كان سببه التعنت اليهودي". وأدان تهجير إسرائيل لنصف مليون لاجئ عربي. لكن اعترف في إذعان بأن دولة إسرائيل أصبحت حقيقة ولن نستطيع التراجع عنها". وأعرب عن خيبة أمله إزاء فشله في تقديم الاعتراف كجزء من السياسة الأنجلو أمريكية المشتركة بشأن الشرق الأوسط. واشتكى قائلا بأن حقيقة تفضيل الأميركيين المستمر لطرف واحد في النزاع، وهو اليهود، جعلت من الضروري لبريطانيا أن تتحمل العبء الكامل لمحاولة الحفاظ على التوازن، الذي يمثل مصلحة مشتركة [15].

وفى هذا السياق جاء الاعتراف المتردد في صباح السبت الموافق 29 يناير1950، حيث تم استدعاء لينتون لمقر وزارة الخارجية البريطانية وتم تسليمه مذكرة رسمية بالاعتراف الفعلي من بيفين باسرائيل. وقد أكد له بيفين رغبته في الحفاظ على العلاقات الودية، وأنه على الرغم من "كل الرغى المثار فى الصحافة وفي أماكن أخرى، لم يكن لديه أي تحيز ضد إسرائيل". وأخبر لينتون أنه سيتم إطلاق سراح جميع المعتقلين القبرصيين، وسيكونون أحرارًا في الهجرة. معربا عن استعداده لاستخدام مساعيه الحميدة لمساعدة اليهود لدى الدول الإسلامية فى مساعدة اليهود الراغبين في الهجرة. علاوة على ذلك، أرادت بريطانيا التعامل مباشرة مع الممثلين الدبلوماسيين لإسرائيل، وتجنب وساطة الهيئات اليهودية الأخرى، وأعضاء البرلمان، وغيرهم من الأفراد. وفي غضون يومين، رفرف العلم الإسرائيلي فوق المفوضية في ميدان مانشستر الذي تم افتتاحه رسميًا في قلب منطقة ويست إند العصرية في لندن. وحضر الاحتفال عدة آلاف ممن شاهدوا تثبيت العلم والمباركة التقليدية. ووقف الحشد صامتا على ذكرى أولئك الذين سقطوا لكي تحيا دولة إسرائيل. وتم تلاوة الصلوات من أجل سلامة وأمن دولة إسرائيل ومن أجل الحكمة الإلهية لتوجيه قادتها وحكومتها. وتم نقل لفافة التوراة إلى المفوضية[16].

واعتبر تعيين الدكتور موردخاي إليعاش سفيرا لإسرائيل فى لندن بمثابة لفتة حساسة. حيث كان خريج جامعة أكسفورد، وعمل في الدائرة القانونية للوكالة اليهودية، وكان مستشارًا قانونيًا للمجلس الوطني. وكان ظهوره المنتظم في كنيس سانت جون وود يونايتد، وهو مركز مؤثر لليهود البريطانيين، حيث قاد الصلوات، عاملاً بارزًا في تحسين العلاقات مع المجتمع. وهنا أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن إليعاش قيل إنه يتمتع بقدرة مالية ليست غريبة على أحد من عرقه. وقدم إليعاش أوراق اعتماده إلى الملك جورج السادس في 7 أبريل1950، ومع ذلك غضبت إسرائيل من النبذ الفعلي للمفوضية في بعض المناسبات الاجتماعية بأقل الأعذار، وتم رفض منح المفوضية الحصانة التي تتمتع بها جميع المفوضيات في لندن. وتأخر بريطانيا في تعيين الدبلوماسي السير ألكسندر نوكس هيلم، القائم بالأعمال السفير في تل أبيب، والذي تولى منصبه في مايو، وجاء بعد أربعة أشهر من زيارة إليعاش إلى لندن. وبالإضافة إلى مفوضية بريطانيا في

تل أبيب، احتفظت بريطانيا بقنصلية في القدس حيث كان القنصل العام، السير هيو داو، يمثل المصالح البريطانية وينسق مع العرب. وهكذا تمكنت وزارة الخارجية من الاستغناء عن المفوضية في مفاوضاتها مع العرب. وتم إبلاغ داو بأن إنشاء بعثة دبلوماسية أو شبه دبلوماسية في تل أبيب لن يؤثر على موقفكم. وان عليه أن يستمر في تقديم التقارير بشكل مستقل لوزارة الخارجية، ولن يكون تابعًا لهيلم بأي شكل من الأشكال. كما احتفظت بريطانيا بمهمة في حيفا، على الرغم من تصريحاتها التي تشير إلى عكس ذلك في الفترة من يناير إلى يونيو 1949، حيث كان ماريوت ممثل بريطانيا في حيفا، وليس في تل أبيب. واعترضت إسرائيل على التعيين المتوقع لجون شيرينجهام، المسؤول عن الشؤون الفلسطينية في الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية، في مفوضية تل أبيب. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الاسرائيلية لم تعلن أنه "غير مرغوب فيه، إلا أنها ذكّرت بأنه نظرًا لدوره في اعتقال إرهابيين مشتبه بهم خلال فترة الانتداب، فإن تعيينه ينطوي على بعض مخاطر الانتقام. فألغت بريطانيا التعيين خوفا على سلامته. واحتج هيلم على تدخل إسرائيل في تعيينات البعثة البريطانية في إسرائيل، مشيرا بأنهم إذا سمحوا للإسرائيليين بهذا الأمر، فإنهم سيشعروا بامكانية طردهم عندما يريدون، وأنه يجب ألا يهانوا خلال هذه العملية. فأعرب القائم بالأعمال الإسرائيلي في لندن عن أسفه لأنه من مصلحتهم عدم الاعتراض على تعيين شيرينجهام في المفوضية البريطانية في تل أبيب، مشيرا بأن ذلك سيتسبب لهم فى احداث ضرر أكبر بكثير من ضرر تعيينه في تل أبيب[17].

وجرت محاولات بريطانية لتأخير انضمام إسرائيل للأمم المتحدة رغم اعتراف 20 دولة بإسرائيل، حيث نجحت بريطانيا في 29 نوفمبر 1948 في منع الأصوات السبعة اللازمة لانضمام إسرائيل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وحثت وزارة الخارجية على ما يلي: "إذا ظهرت مسألة عضوية الدولة اليهودية في منظمة الأمم المتحدة حيئذ أو لاحقًا، فيجب على الحكومة البريطانية أن ترفض الموافقة، وإذا لزم الأمر، تمارس حق النقض، ما لم يتم قبول المملكة الأردنية الهاشمية أيضًا. ورفض ألكسندر كادوجان، سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة، الإشارة إلى إسرائيل أو الحكومة المؤقتة بالاسم، ولجأ إلى مثل هذه المراوغات مثل السلطات اليهودية في فلسطين. وقد أثر اعتراض الاتحاد السوفييتي على طلب شرق الأردن للحصول على العضوية على فرنسا والولايات المتحدة الولايات المتحدة لسحب دعمها. ورداً على ذلك، عملت بريطانيا على عرقلة طلب إسرائيل حتى يتم قبول طلب شرق الأردن. وأصرت بريطانيا على أن سياستها تجاه إسرائيل تتوافق مع سياستها تجاه جميع الدول التي تعاني من مواقف مماثلة. ومع ذلك، اضطر كادوجان إلى الاعتراف بأنه لم يتم إبداء أي اعتراض على انضمام جمهورية كوريا إلى الأمم المتحدة. وجددت إسرائيل طلبها في 24 فبراير 1949، وهو يوم توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر. لكن تغيرت الظروف، حيث أجريت انتخابات ديمقراطية، وحافظت على علاقات دبلوماسية مع 45 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 58 دولة. وهكذا، اعتقدت إسرائيل أنها أوفت بالمتطلبات المشروطة بقبولها عضوية الأمم المتحدة. وقد فرضت بريطانيا شروطاً غير واقعية لقبول إسرائيل، تضمنت هدنة مع جيرانها العرب، فلم تعتبر هدنة فبراير ومارس كافية والالتزام بجميع قرارات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمنع

دخول إسرائيل، عانت بريطانيا من هزيمة دبلوماسية، ففي 11 مايو أصبحت إسرائيل العضو التاسع والخمسين في الأمم المتحدة بـ37 صوتًا مؤيدًا، و12 معارضًا، وامتناع 9 أعضاء عن التصويت. فى حين استغرقت جهود بريطانيا لتعزيز انضمام الأردن ست سنوات أخرى. وأصبح منح الاعتراف القانوني، ورقة بريطانيا الرابحة، مشروطاً بالتوصل إلى "تسوية" مالية مع إسرائيل، وعلى موقف إسرائيل التصالحي تجاه مشكلة اللاجئين، وتوقيعها على اتفاقيات مع جيرانها العرب. ورأى هيلم فرصة ضائعة عندما تم قبول إسرائيل في الأمم المتحدة مما ترك بريطانيا وحدها تقريبًا في رفض منح الاعتراف الكامل، بعد أن منحت ايطاليا ودول البنلوكس، وهى بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج، اعترافًا قانونيًا بإسرائيل. وقال جون تشادويك، المسؤول في وزارة الخارجية بأن منح الاعتراف القانوني عند انضمام إسرائيل للأمم المتحدة سيكون بمثابة مجاملة لطيفة لتلك المنظمة، وسيضيف لمصداقيتهم في كل من إسرائيل والولايات المتحدة. لكن رفض رؤساؤه اقتراحه لأن الاعتراف القانوني لم تتم مناقشته بين الحكومتين. ومن وجهة نظر البريطانيين فإن التغيير لا يستلزم مثل هذا الاعتراف. وفيما يتعلق بالشؤون العسكرية، ذكر الملحق العسكري الإسرائيلي في لندن بأن بريطانيا تفضل التعامل "مباشرة مع الممثلين العسكريين الإسرائيليين وليس من خلال دبلوماسييها. ولهذا نشأت التوترات في أعقاب استياء بريطانيا حين تعرض ملحقها العسكري في تل أبيب لمعاملة وقحة. وبينما شهد الملحق العسكري الإسرائيلي مناورات عسكرية، مُنع نظيره في تل أبيب، بحجة اعتبارات أمنية، من الوصول إلى المناطق المحظورة، ولم ير سوى القليل باستثناء مشاهدة تدريب إخلاء للحرس المدني في محطة الحافلات المركزية في تل أبيب. ولم يكن وضع إسرائيل مماثلاً للوضع البريطاني، لأن إسرائيل كانت لا تزال في حالة حرب، وكانت القيود العسكرية قائمة. وكانت تخشى من أن يقوم الملحقون العسكريون البريطانيون المنقولون إلى الدول العربية بتزويدهم بمعلومات حساسة[18].

ورغم أن المفاوضات بشأن أرصدة الجنيه الاسترليني قد أثرت على قرار منح الاعتراف القانوني، إلا أن العامل المهيمن كان ضمان الاعتراف الدولي بالأردن كدولة ذات سيادة وضم الضفة الغربية. حيث أكد الدبلوماسيون الإسرائيليون بأن الاعتراف الكامل لن يكون له سوى فائدة عملية قليلة لإسرائيل. ولم يشعر السكرتير الأول، إليعازر يابو، بأنه سيكون من المناسب أن تضغط اسرائيل من أجل الاعتراف القانوني، أو حتى يطلبوا ذلك. وأدى قرار إسرائيل في 23 يناير 1950، بنقل المؤسسات الحكومية إلى القدس، إلى تأخير التقدم نحو الاعتراف القانوني. وعلى الرغم من حث المبعوثين البريطانيين على عدم الاعتراف القانوني، ردت وزارة الخارجية الاسرائيلية بأن إسرائيل لاعب مهم في الشرق الأوسط، ونصحت مضيفيهم العرب بأن يفعلوا ذلك أيضًا. علاوة على ذلك، فإن الاعتراف القانوني لا يعني الموافقة على سياسات الدولة؛ وكان الاعتراف بالصين الشيوعية أحد الأمثلة. وقد أبرمت مصر والأردن اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، وبالتالي فإن الاعتراف بإسرائيل لا يمكن تفسيره على أنه عمل غير ودي. وفي 20 أبريل، أعلن بيفين أن نية الحكومة كانت دائمًا إقامة علاقات ودية بين الدول العربية وإسرائيل. وبعد أن نجحت في تحقيق أهدافها، شجعت بريطانيا الأردن على إعلان اتحاد فلسطين العربية. واعتبر منح الاعتراف القانوني لإسرائيل والأردن في وقت واحد الحل الواقعي على الرغم من احتجاجات العواصم العربية.

وتمت استشارة وزارة الخارجية الأمريكية بشأن مقايضة اعتراف الولايات المتحدة بالأردن وضم الضفة الغربية، مقابل اعتراف بريطانيا القانوني بإسرائيل. وأكدت أن الاتحاد العربي الفلسطيني والأردني كان مثاليًا ولكن في سياق تسوية سلمية نهائية فقط. لهذا منحت بريطانيا رسميًا إسرائيل الاعتراف القانوني في 27 إبريل [19].

ولعبت المفوضية الإسرائيلية في بريطانيا وكذا الممثلين الصهاينة البريطانيين مباشرة دورا مهما بعد إنشاء إسرائيل، حيث كان على قادتها إعادة تقييم العلاقات والتفاوض بشأنها مع الشتات، والذي لم يعد مناسبًا لدور الدبلوماسيين الذين يمثلون دولة ذات سيادة. وتم تكليف الدبلوماسيين الإسرائيليين بإقامة علاقات جيدة مع جميع قطاعات المجتمع الأنجلو يهودي، الأمر الذي كان له تأثير مباشر في إزاحة مكانة الممثلين الصهاينة الذين كانوا، لأكثر من 30 عامًا، يعتبرون أنفسهم وسطاء رسميين مع بريطانيا. فقد استاءوا بشدة من استبعادهم كدبلوماسيين إسرائيليين، وكرّسوا طاقاتهم لتحسين العلاقات مع غير الصهاينة. وبعد أن تحقق هدف الاتحاد الصهيوني المتمثل في إقامة دولة يهودية، رأى أن دوره هو توفير الرابط بين بريطانيا وإسرائيل، والتحدث نيابة عن اليهود الأنجلو في جميع المسائل المتعلقة بالصهيونية وإسرائيل والشرق الأوسط، والتي تسبب في توتر مع المفوضية. وحين تم تعيين إلياهو إيلات، سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، ليحل محل إليعاش عند وفاته المفاجئة في مارس 1950. وكان إلياش وإيلاث يتمتعان بمهام إضافية باعتبارهما السفيران المبعوثان فوق العادة لليهود. وكان يُنظر إلى ممثلي إسرائيل في كثير من الأحيان على أنهم ممثلون لليهود. وواصل إيلث تنمية العلاقات مع غير الصهاينة لكنه كان "حذرًا فى ملاجقتهم. خوقا من كونه دبلوماسيا وهم لا يريدون استبعادهم من المشهد، وبالتالى عبر إيلات عن أمله في أن تكون تجربته الأمريكية عاملا مساعدا في "محاولة الحفاظ على التوازن المطلوب في العلاقات مع كل من الصهاينة وغير الصهاينة. عفقد العزم، كممثل لإسرائيل، على توحيد جميع الأصدقاء من حولههم دون تمييز على أساس طائفة أو حزب". لكنه كان متخوفا من الصهيونية البريطانية والمخاطر المحتملة فى التدخل في الشؤون الداخلية للطائفة اليهودية. ولوحظ المعلق أنه منذ عام 1948 بأن الاتحاد الصهيوني كان مثل مجلس إدارة شركة تم تأميمها، وهى تتمتع بحسن النية، وتمتلك مجموعة هائلة من الخبرات، وبعض رأس المال، لكن ليس لديها فكرة واضحة عما يجب فعله. ولاحظ احدى مسؤولي وزارة الخارجية بتأثر العديد من اليهود الشديد بإسرائيل، وأنهم كانوا حريصين على لعب دورهم في بنائها، لكنهم أرادوا التعامل مباشرة مع إسرائيل وممثليها، ولم يفعلوا ذلك. فهم لا يريدون قبول الهيئات الصهيونية كوسيط لهم. حيث ظلت عملية مؤلمة للصهاينة لجيل كامل، وهو أن الكثيرين منهم رأوا انتزاع القيادة والهيبة منهم من قبل الوافدين الجدد. وأحد الأمثلة نراها عندما طالب إلياش من احد الزعامات بسحب اقتراح قدمه في المؤتمر السنوي يدعو بريطانيا إلى منح الاعتراف القانوني، لأن رد الفعل الطبيعي في الأوساط البريطانية هو أن هذا الطلب قد تم التحريض عليه من الدبلوماسيين الاسرائيليين، وأنهم يستخدمون المؤتمر للضغط من أجل تلبية متطلباتهم، وحتى لا يبدو بأننا ... أشعر بقوة نتوسل للحصول على اعتراف قانوني[20].

ثانيا– الدور البريطانى فى تجنيب اسرائيل تحمل عبء اللاجئين 1949–1953:

تجلى السلوك البريطاني تجاه اللاجئين وذويهم فى التردد وعدم التورط في محاولات حل مشكلة اللاجئين. حيث شعرت وزارة الخارجية بأن كل ما فعلته بريطانيا في الماضي، كان يتم تصويره دائمًا على أنه خط متحيز ضد طرف أو آخر من أطراف الصراع. فلم ترض بريطانيا عن نفسها قى ملف اللاجئين بسبب العدد الكبير من اللاجئين في شرق الأردن، فشكلت معضلة أردنية داخلية. وبالتالى أصبحت مشكلة بريطانية بسبب التدخل البريطاني في الأردن. ومن ثم كانت بريطانيا غير راغبة في المشاركة في هذه المداولات والمفاوضات حول هذه المسألة، ورفضت العرض للمشاركة في لجنة التوفيق، لكن كان عليها أن تحتفظ ببعض مستوى المشاركة من أجل حماية مصالحها الخاصة ومكانتها في الأردن وفي الشرق الأوسط ككل. ولهذا فإن غياب أي سياسة بريطانية واضحة سيترك المشهد أمام الأميركيين عديمي الخبرة. فمن الناحية العملية، أصبحت مشاركة بريطانيا أعمق منذ عام 1949 فصاعدا. لكن البراجماتية البريطانية تركت الامور بيد الامريكيين على ان تتشاور معهم ، ولهذا تطلب التشاور بين الطرفين تعيين مسؤولين بريطانيين في جميع الأدوار المهمة ذات الصلة بمشكلة اللاجئين، فلعبوا دورا نشطا وهائلا[21].

وعلى هذا الاساس تأثر الموقف البريطاني فى حل مسألة اللاجئين بوجهة نظرهم حول مسؤوليتهم عن عما اصاب الفلسطينيين. فقد ألقى بيفين اللوم علنًا على الجانب اليهودي دون الإشارة إلى أي حالة محددة، ولكن تناول المشكلة بعبارات عامة. كل ذلك بسبب غموض الموقف الذي أبدته وزارة الخارجية تجاه المشكلة. فبعد عامين من الهجرة الجماعية، اعتقدت وزارة الخارجية أن سبب هروب العرب هو "الاعتقاد غير الطبيعي" بأنهم سيبادون إذا بقوا في مكانهم. فقد وجهت احدى المنظمات البريطانية اللوم على عملية تشجيع النزوح من حيفا ويافا والقدس. غير أن وزارة الخارجية لم تعير سوى القليل من الاهتمام لحالات محددة ومالت إلى إلقاء اللوم على العرب وكذلك اليهود المتسببين فى المشكلة. وبالنسبة للدبلوماسيين البريطانيين الواقعيين كان هذا بمثابة نهج ضروري لعلاج المشكلة. ولهذا الغرض، اعترفت الخارجية بالمسؤولية البريطانية عن خلق المشكلة. وظل هذا الامر قائمة حتى ظهرت مشكلة لاجئى الحرب الكورية فطغت على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. غير أن صحيفة التايمز اعترفت بأن الحكومة البريطانية تتقاسم المسؤولية عن المشكلة في أعين العالم، بسبب "دورها في التسبب في محنة اللاجئين، وبالتالى وجب تقديم المساعدة لهم[22].ويقال ان نصف الفلسطينن كان يعيشو خارج أرض فلسطين، وأن أكثر من ثلثيهم يحمل صفة لاجئ، وان نحو مليون و900 ألف فلسطيني من لاجئي 1948 كانوا يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة[23].

وبالنظر للمناقشات الأنجلو عربية حول إعادة التوطين في عام 1949، سنجد بأن وزارة الخارجية البريطانية كانت تميل إلى قبول إعادة التوطين باعتبارها الحل الرئيسي لحل للمشكلة. وقد توصلت إلى هذا الاستنتاج بعد قيام وكيل وزارة الخارجية الدائم، السير ويليام سترانج، بزيارة للشرق الأوسط في يونيو ويوليو 1949 من أجل تقييم التغيرات في المنطقة.

حيث اقتنع بعدها بأن إسرائيل لن تسمح بعودة ن هؤلاء اللاجئين الذين يرغبون في القيام بذلك. ولهذا عقد بيف نفى 27 في يوليو 1949 مؤتمرا خاصا حول الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وقال أمام المجتمعين بأنه ينبغي توطين اللاجئين في سوريا والعراق. وأصدر تعليماته لمسؤوليه بالتحضير لبرنامج إعادة التوطين، فأظهر هذا البرنامج القدرة المحتملة لكل دولة عربية لاستيعاب اللاجئين وإعادة إدماجهم. ومع ذلك، لم يتم تمريرها أبدًا إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي أو الأميركيين أو الإسرائيليين. ولهذا نشر في أكتوبر 1949 مراجعة أكاديمية، ولكن لم يتم اعتبارها من أي نوع مبادئ توجيهية لسياسة بريطانية جديدة تجاه مشكلة اللاجئين. وبموجب برامج العراق وسوريا، وبدرجة أقل فى الأردن، تبين أنهما أكثر الدول ملائمة اقتصادياً واجتماعياً من أجل إعادة التوطين. وبالتالي طلب بيفين من الممثلين البريطانيين في المنطقة حث الدول العربية على الموافقة على إعادة التوطين، ولكن ليس وفقا لخطط محددة إلا إذا جاءت المبادرة من الحكومات العربية. وترجم مايكل رايت أفكار بيفين الأولية إلى مصطلحات عملية أكثر، وأخبر لجنة الشرق الأوسط الرسمية بأن الأهداف الرئيسية لإعادة التوطين ستتم في سوريا والعراق. وكانت سوريا هى الدولة العربية الوحيدة التي أبدت استعدادها لبدء المحادثات مع البريطانيين حول إعادة التوطين. فبعد أن تولى العقيد حسني الزعيم السلطة في سوريا عام 1949، أعلن استعداده لتوطين ما لا يقل عن 120 ألف لاجئ في سوريا في حالة حصوله على مساعدات مالية خارجية. وقدر الخبراء البريطانيون عدد اللاجئين بنحو 150 ألفًا يمكن إعادة توطينهم هناك. واقتنع السفير الأمريكي في دمشق بصدق الزعيم فأبلغ حكومته بذلك، وبأن أكثر ما أراده الحاكم السوري هو الإمدادات العسكرية الأمريكية مقابل استيعاب 250 ألف لاجئ. وعرضت الحكومة البريطانية المساعدات المالية إذا أصدر الحاكم السوري إعلانًا عامًا حول برامج إعادة التوطين الخاصة به. لكن اعتقاد وزارة الخارجية البريطانية بأن معظم الأموال يجب أن تأتي من الفرنسيين. بسبب اهتمامهم الماضي والحاضر ببلاد الشام، لم يقابل الفرنسيين بالترحيب رغم اقتناعهم بحقيقة عرض الزعيم. غير أن سقوط الزعيم في نهاية عام 1949 أنهى المناقشات الأنجلو–سورية بشأن إعادة التوطين. بعدها اتجهت بريطانيا للعرق على اساس انها تمتلك أفضل الآفاق بعيدة المدى للتنمية الزراعة في الشرق الأوسط. ونظرا للنسبة الكبيرة من العمال الزراعيين بين اللاجئين، انجذب البريطانيون انجذبوا إلى فكرة إعادة التوطين أكثر من غيرهم في العراق. واعتقدت الإدارة الشرقية بأن بيفين يجب أن يقنع العراقيين باستيعاب ما لا يقل عن 100 ألف اللاجئين، على الرغم من اعتقادهم بأن البلاد يمكنها توطين 200 الف، وانه لابد من تدخل وزير الخرجية البريطانى نفسه لأن العراقيين رفضوا مناقشة مثل هذا الاحتمال[24].

وفى 30 مارس 1949، وقعت إسرائيل وشرق الأردن اتفاق هدنة، يدور جوهره حول موافقة إسرائيلية على ضم الضفة الغربية لشرق الأردن. وفي المقابل استولى الإسرائيليون على منطقة تعرق بالمثلث الصغير. لكن الفلسطينيين استقبلوا الهدنة مع إسرائيل بشكل سيئ. واتهموها بأنها جزء من خطة الملك عبد الله للتخلي عن المزيد من الاراضى الفلسطينية لإسرائيل. وبناء على ذلك ذهب لعمان وفد من السامرة العراقية للاحتجاج ضد هذه الهدنة. وفى نفس الوقت تمت

إدانة الاتفاق في معظم العالم العربي أيضًا. وعلى هذا راح البريطانيون يأخذوا على عاتقهم الدعاية لازالة عدم ثقة العرب في الملك عبد الله وتهدئة احتجاتهم عليه[25].

وفي أدنى مستوى، فقاموا فى يونيو عام 1949 بزيارة رئيس الوزراء السيد دافيد بن غوريون ووزير الخارجية موشيه شاريت والسيد كوماي يهودى من جنوب الإفريقي مسؤول عن العلاقات مع الكومنولث. وبقوا هناك ساعتين سمعوا من بن جوريون تصريحات عن اللاجئين، وانه كان مقررا ابقاء أقلية عربية كبيرة داخل الدولة اليهودية، لكن ظهر بأن الاحتمال لن عمليا وقتها، لذا طالب بعدم العودو ولكن بسياسة إعادة التوطين. وانه يجب على الحكومة البريطانية أن تتحمل جزءا من المسؤولية عن ذلك. خاصة وان إسرائيل لا تزال في حالة الحرب مع الدول العربية غير الراغبة في صنع السلام. وان فى ظل وجود حالة الحرب هذه، سيكون من المستحيل استقبال رعايا العدو في بلادهم، بما في ذلك الرجال في سن الخدمة العسكرية الذين قد يكونون بمثابة الطابور الخامس. ولم يكن ذلك صحيحا، فقد تم طرد اللاجئين العرب من قبل الإسرائيليين. وتم إرسال البعض من قبل بريطانيا، فى حين ذهب معظم الآخرين بمحض إرادتهم[26].

وإذا انتقلنا الى علاقة بريطانيا بالأونروا سنجد أنها توصلت إلى تفاهم يتعلق بالتركيز على برامج قصيرة المدى بدلاً من التركيز على مخططات طويلة المدى. واتفقت مع امريكا بأن "المنطقة ليست جاهزة لإعادة التوطين"، وبالتالي أي محاولة لتحقيق خطط تنمية كبيرة ستكون عبارة عن حماقة وإحباط. وطبقا لهذا غادر مايكل رايت إلى نيويورك فى ديسمبر 1949، للعمل على تفاصيل إنشاء الأونروا مع الامريكان. وتوصلا إلى تفاهم بأن الوكالة الجديدة تديرها الأمانة العامة للأمم المتحدة وبها أعضاء أمريكيون وفرنسيون وأتراك. وتم الاتفاق على أن تكون المساهمة البريطانية بالجنيه الاسترليني وقدرها 1.25 مليون جنيه إسترليني. وحين رفضت وزارة الخزانة تحمل المبلغ فتدخل بيفين ليتم التوافق علي المبلغ ومع ذلك لم يرق لمستوى التوقعات الأميركية. خاصة وأن الكونجرس سيغطي 50% من ميزانية الأونروا، وساهمت حكومات أخرى بمبلغ 21 مليون دولار؛ لكن بريطانيا لم تزد مبلغها مطلقا خشية من تاثير ذلك على الاقتصاد البريطاني، لكن أتلى وزير الخزانة وافق على مساهمة فقط من أجل إعادة التوطين، وليس الإغاثة. ومع ذلك، استمر ضغط الرأي العام والكونغرس لزيادة المساهمة. فبحلول أبريل 1950، أصبح الفرنسيون على استعداد للقيام بمساهمة أكثر من البريطانيين.الى ان اعلنت بريطانيا بحلول مايو 1950 استعدادها للمساهمة بمبلغ 7 ملايين دولار. بالمقابل تم التوقيع على قانون الولايات المتحدة بمساهمة27.5 مليون دولار.علاوة على ذلك، اتفقت وزارتا الخارجية البريطانية والامريكية على تعيين الجنرال كينيدي مديرا للأونروا، على الرغم من اعتراضات امريكا على تعيين مواطن أمريكي من أصل كندي. فتم اختيار السير هنري نايت ليكون ممثلا بريطانيا في اللجنة الاستشارية. وتم الاتفاق على أن يكون مقر الوكالة في بيروت. لبنان وقد حذر المندوب البريطاني حكومته منذ البداية أبن الصعوبة الرئيسية التي ستواجه الأونروا ستكون التمويل. وحين ظهرت تعقيدات وضع الأونروا في عيون العرب، وعدم تعاون بعض الحكومات العربية وعدم خبرة كينيدي بالتفاوض مع الحكومات العربية، فانيط بنايت البريطانى مهمة

إعداده للمفاوضات مع الحكومات العربية. وتم الاقتراح بأن تؤكد الوكالة علناً أن الأمر لا يتعلق بالجوانب السياسية لمشكلة اللاجئين، أو الاستيطان الفلسطيني برمته. ورأت بريطانيا بأنه ينبغي إخطار الحكومات العربية سراً بأنه لا يوجد حل سياسي، ولن تتمكن الوكالة من تحقيق النجاح على المدى الطويل. وكان من غير الواقعي، بحسب أمانة الشرق الأوسط تخيل أن التسوية السياسية ستشمل إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى فلسطين وحتى لو وافقت إسرائيل، فلن يكون هناك مكان لعيش للاجئين. وبالتالى فإن إعادة التوطين في إطار التنمية طويلة المدى هو ما رأته الحكومات العربية بوجيهات وزارة الخارجية البريطانية كحل وحيد. علاوة على ذلك، تم إخبار تلك الحكومات بأنه لن تكون هناك أموال متاحة بعد يونيو 1951 وأنه الضروري أن يقوم رجال الدولة العرب بهذا الأمر. حيث خطط البريطانيون بأن يكون اللاجئين تحت مسؤوليتهم بالكامل فى تلك السنة. وقد تم اتباع نفس الخط في سبتمبر 1950، حيث قدمت الأونروا تقريرها الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة لإجراء مناقشة شاملة. وخلصت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن عودة اللاجئين لاسرائيل لن يكون في مصلحتها، وأن الحل الوحيد هو إعادة التوطين. ولهذا اتفقت وزارة الخارجية مع الأمم المتحدة ويجب أن يقتصر القرار على دعوة عامة للسلام، وعلى الجوانب الفنية لمشكلة اللاجئين، وأنه ينبغي ذكر جمع الأموال فقط. لذا جاء رد الفعل العربي في يونيو 1950 على شكل بيان من الجامعة العربية، وافقت فيه على أن تتعاون لجنتها السياسية مع الأونروا دون المساس بحقوق اللاجئين فى العودة، تم نقل هذا رسميًا و بشكل غير رسمي[27].

وفيما يتعلق بالتفاهم الإسرائيلي الأردني حول مستقبل فلسطين في الأعوام 1948-1951. حيث تدخلت بريطانيا فى هذا التفاهم لضمان ضم الضفة الغربية لشرق الأردن، والاعتراف بتفاهم إسرائيلي هاشمي متجدد يساعد في حل المشكلة الفلسطينية. وبهدف حفاظها على هيمنتها على العالم العربي من ناحية، ولتبدأ فصلاً جديداً في علاقاتها مع إسرائيل من جهة أخرى. وحافظت بريطانيا من خلال تأثير مقيمها السياسى كيركبرايد على الملك عبد الله وضمنت ولاء شرق الأردن. لكنه لم يستطع كشف طموحات الملك الكبيرة، حيث عقد الملك العزم على إبرام معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل[28].

وكانت الأزمة الإنجليزية المصرية تتمحور حول رفض بريطانيا إخلاء منطقة القناة ورفض المصرريين التحالف مع الغرب فى مقابل دعم إسرائيل والأردن لهذا التحالف وثبت هذا خلال حرب كوريا وزاد التوجس البريطانى فى مصر بعد قيام ثورة 23 يولية وبروز القومية العربية[29]. لهذا سعت بريطانيا الى إدخال الأمريكيين للتعامل مع إيران ومصر[30]. حيث حاولت حكومة حزب العمال الحفاظ على رؤيتها في الشرق الأوسط[31].

ثالثا- المناقشات البريطانية هو الأمن الاقتصادى لاسرائيل:-

عرفنا من قبل الجهد الذى بذلته بريطانيا فى التقريب بين الاردن واسرائيل وفى ملف اللاجئين وفى اقناع العرب بتحمل تكلفة الاورنروا وكله يخدم على اسرائيل. وفى هذا المحور سنتابع النقاشات البريطانية حول خطط تأمين الدولة

اليهودية الناشئة. وكانت بريطانيا مسؤولة عن ولادة التوأم، الاردن واسرائيل. الأولى، دعمت غزوها للضفة الغربية وضمها لاحقًا لمنع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. والثانية وكانت في البداية بمثابة عائق للخطط العسكرية البريطانية للدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة في حالة اندلاع الحرب العالمية الثالثة. على الرغم من أن إسرائيل ظلت مصدر إزعاج من وجهة نظر وزارة الخارجية، إلا أن بريطانيا أكدت أن علاقاتها مع إسرائيل وجيرانها العرب وفرت لها موقفًا فريدًا يتمثل في قدرتها على احتواء اسرائيل التوسعية والاحتجاج على العرب للتخفيف من مواقفهم تجاه إسرائيل[32]. وجرت محادثة بين وزير الخارجية البريطانى بيفن ووزير الخارجية الفرنسي هارفى فى باريس حول الوضع في الشرق الأوسط فى ٥ مايو ١٩٤٩ركزت على المشاكل الاقتصادية التى تعانيها الدول الشرقية[33].

وخلال جولة السير ويليام سترانج في الشرق الأوسط فى الفترة من 21 مايو الى 18 يونيو 1949 بعدها كتب تقريرا إلى وزير الخارجية، يقول فيه بانه زار طرابلس وبنغازي والقاهرة وعمان وبيت المقدس وتل أبيب وبيروت ودمشق وطهران. مشيرا لحالة الاستعداد الاسرائيلية وان اليهود يتفوقون على العرب في الذكاء والمثابرة والغرض، فزرعت بينهم القوة والمهارة المتفوقة، ضد جدوى المقاومة وتركت العرب مذلين ومستاءين ومثقلون بمليون لاجئ فلسطينى وعليهم أن يتحملوا الأثر عليهم التطور السريع للتقنيات الغربية المستخدمة ضدهم وهم لا يستوعبونها فكان التثبيط هو الغالب بين العرب. لكن فى موقفهم من إسرائيل، فكانت الدول غير متحدين بشكل كامل. فالأردن ومصر وسوريا ليسوا على استعداد لقبول أو الاعتراف بإسرائيل، ولا تتراجع عن احتمال الترتيبات المؤقتة معها. اما العراق فلم يكن لها أي تعامل مع إسرائيل على الإطلاق. فى حين اتخذ لبنان موقفا وسطا. لكن لا يوجد عربي يمكن ان يتصالح قلبه مع وجود إسرائيل، ويرونها عبارة عن آفة يجب تحجيمها قبل ان تتمدد من النيل إلى الفرات، وهناك خطر الهيمنة الاقتصادية من قبل اسرائيل على الدول العربية بمساعدة أمريكية. وانهم يخشون نموها طالبين المساعدة البريطانية للضغط على إسرائيل اقتصاديا كجل فعال الى ان يستعدون للمقاومة العسكرية عندما تتوفر لديهم الأسلحة[34].

فى حين كانت طموحات اسرائيل هى السيطرة على المنطقة من النيل الى الفرات، والهيمنة عليهم اقتصاديا كونهم مصممين على مضاعفة سكان فلسطين وزيادته إلى 2 مليون. وبالرغم من توقف الهجرة من اوروبا الشرقية، الا ان الاسرائيليين يتوقعون تدفقاً متزايداً من المناطق غير المستقرة للأقليات اليهودية الموجودة في المنطقة العربية البلدان، وان نورى باشا العراق اخبر البريطانيين بأن هناك رغبة من يهود العراق فى الهجرة لاسرائيل ليحل محلهم اللاجئين الفلسطينين. ويعتقدون أنه من خلال تنمية الثروات الزراعية والمعدنية والصناعية، وتعزيز مشاريع الري المشتركة في الدول المجاورة، ستكون إسرائيل مركزا للتجارة الدولية، وبهذا يمكنها تطوير التعاون الاقتصادي مع دول الشرق الأدنى الأخرى، ولكن بشرط أن يتوفر رأس المال الاستثماري الكافي. ويأملون في الحصول عليه من الولايات المتحدة، وأن اليهود الأمريكيين، بعد تعريفهم بسياسات إسرائيل الاقتصادية فى المنطقة، من المرجح أن تستمر امريكا في المساهمة المالية. فى حين يعتقد

العرب بأن فى امكانهم عمل مقاطعة اقتصادية على المدى الطويل بهدف إسقاط إسرائيل. ومع ذلك ستظل هذه كل فرضيات يدعى كل من العرب واليهود تنفيذها. وعلى هذا قدروا فشل المشروع الصهيوني بسبب نقص الأموال، وأن وضع الإسرائيليين السيئ سيجعلهم جميعا أكثر صرامة فى مسالة الحدود والقدس واللاجئين، وسيعرضون خطط للتعاون الاقتصادي مع البريطانيين. ومن المحتمل أن تجد دول الشرق الأوسط أنه لا يمكن تجاهل بريطانيا العظمى. خاصة وانهم وضعهم الاقتصادى يتطلب التعاون مع البريطانيين لبناء اقتصادهم على أساس متين، ونفس الامر سيقوم به الإسرائيليون، وفى نفس الوقت هناك الثقافة الشرقية التى ترى بأن فلسطين هى ارضهم ولا يحبون ان يرون الإسرائيليين يسيرون بحرية في أرضهم[35].

وانشغلت بريطانيا بالربط بين حدود إسرائيل والدفاع عن منطقة القنا ، وبالتالى ضرورة جر إسرائيل إلى مدار القوى الغربية ونفى تأثير السوفييت. فدعمت الأحزاب الإسرائيلية، وتوافقت مع اوروبا على وضع إجراءات دبلوماسية على حد سواء مع إسرائيل والدول العربية، وطلبت من الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في الحالات المناسبة، وانه بمجرد تسوية قضية فلسطين، ينبغي العمل على ترتيبات الدفاع بين المملكة المتحدة والدول العربية بتوافق امريكى[36].

وفى يومى 31 مايو والأول من يونيو 1949 جرت رحلة بالسيارة عبر عمان والقدس ووادي الأردن، وعند الخط الفاصل بين العرب واليهود عبر جسر اللنبى والقدس، ويتواجد الإسرائيليون عبر الاتصالات العربية شمالاً إلى نابلس وجنوباً إلى بيت لحم؛ العرب عبر الطريق المباشر من القدس إلى تل أبيب. ولن يسمح العرب إلا بالمرور عبر الخط عبر نقاط ثابتة في ساعات محددة من اليوم. ولم يعتقد أحد بتدويل القدس بأكملها وامكانية التقسيم على طول الخطوط الحالية، مع ضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة. وتواصل البريطانيون مع عبد الله التل قائد الفيلق العربي، وقابل الكثير من الناس فعبروا عن كراهيتهم لإسرائيل، كونها اصبحت رمزا لاهانة الكبرياء العربي وهزيمته، معترفين بنواقضهم واحتياجهم الى التحديث ويتوجهون باللوم للحكومة البريطانية، مطالبين بتوحيد الأردن وفلسطين العربية ومن ثم إعادة خلق سوريا الكبرى. لكن هذا الاحتمال ليس مغريا لعرب فلسطين الذين اعتادوا على مستوى أعلى من الحياة و الحضارة التي يمكن أن تقدمها عمان. ويتعاملون بلطف مع الملك عبد الله وأتباعه من الوزراء على انهم رعاة ماعز. وان التغييرات الدستورية ستكون مطلوبة. لكن بدلا من الاندماج مع الأردن يمكنهم ان يكونوا تحت حكم المفتي، وهذا من شأنه يعني الفوضى والمشاكل الفورية مع إسرائيل. والتقي احد المسؤلين البريطانيين بشخصيات عربية أخرى، عبروا فيها عن احباطهم من الانقسامات العربية. حيث برزت الجامعة العربية عديمة الفائدة، وكان العالم العربي عبارة عن ثلاثة أقسام، قسم مصر وشمال أفريقيا؛ ثم قسم شبه جزيرة العرب؛ والقسم الاخير هو الهلال الخصيب. واجرى السير هربرت ستيوارت، المستشار الزراعى لمكتب الشرق الأوسط البريطاني في القدس، مسح للزراعة في فلسطين العربية، ومسح مماثلا لشرق الأردن. وشدد على عودة زراعة الاراضى فى الأردن وفلسطين العربية الأرض، كما كانت مزروعة جيدًا فى الماضى. وانه من الخطأ الاعتقاد بأن

الإسرائيليين سيفعلوا أي شيء لتعليم العرب في هذا الصدد، كونهم يفتقرون إلى ما يفتقر إليه العرب وهو وفرة العمالة الزراعية الجيدة. بل ان الأراضي التي حصل عليها اليهود من العرب لا تزال مهجورة. وان مزارع الحمضيات الموجودة في السهل الساحلي ستتعرض للضياع بسبب نقص العمالة أو نقص الأموال وعدم سقي الأشجار أو جمع الفاكهة. وحينما زارواتل أبيب ما بين 1-3 يونيو عام 1949 ذهبوا اليها عبر أنقاض يافا. وبرزت لهم المدينة كاسوا مكان. وبزيارة رئيس الوزراء السيد دافيد بن غوريون وكانت هناك خطط للتعاون الاقتصادى والتجارى، ورغبة فى الاستفادة من الزراعة والاستفادة من خطط الري التي سيتم الترويج لها عبر الدول المجاورة. وان هذا سيكون أساسا للتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وستكون هناك مقاومة للشيوعية. وأن لإسرائيل مهمة حضارية في عالم الشرق الأوسط. وبالتالي فإن السياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط لم تكن موجها ضد المصالح البريطانية. ولم تكن اسرائيل تسمح لنفسها بأن تكون نقطة انطلاق للمصالح الخارجية المعادية كالشيوعية. وعبر بن جوريون بانهم لن يكونوا ضد المصالح الغربية، وانهم سيدعمون برنامجا للهجرة يؤدى الى زيادة اعداد اليهود داخل اسرائيل[37]

وحسب احصائيات الهجرة، فقد أصبح هناك تدفقا من قبل الدول العربية باتجاه اسرائيل ونمت اعدادهم بشكل كبير، ولكن كان لا يزال هنا400 الف يهودي في رومانيا من النشيطين فى المجال الزراعي والتجارى لزيادة سكان اسرائيل. وكانت هناك محاولات للتنسيق البريطانى الاسرائيلى، ودعوة موسى شاريت للقاء مسؤل السفارة البريطانية فى تل ابيب متحدثا عن أن 35% من اليهود متدينين. وهنان نسبة تصل 50 % يمتثلون ويمارسون الاحتفالات الدينية. وكانت هناك أقلية مسيحية صغيرة في إسرائيل؛ وحوالي 120.000 عربي مسلم. والتقى ايضا مع وزير المالية ابا ابيان في منزل شاريت، فتجنب الحديث عن السياسة وتحدث عن مشاكل اسرائيل المالية. متحدثا عن رأس المال القادم لاسرائيل للاستثمار وانه يمكن ان يساهم فى تنمية سكانها، عن طريق التنمية الزراعية والصناعية واستصلاح الصحراء واستخراج البوتاس وأملاح البحر الميت والبترول والمعادن الأخرى. غير ان مخاطر التضخم وارتفاع واجهتها الحكومة الاسرائيلية برصانة وتصميم. فكانت المشكلة هي رأس المال للاستثمار طويل الأجل. بعدها تواصل السفير مع الرئيس وايزمان في غرفته بالمعهد العلمي ريهوفوث. ويقال انه تعرض للإهانة بسبب سياسته الصهيونية، فاحدث هذا تعاطفا مع حكومته. غير انه ليس له تأثير علي الأمور لكبر سنه وضعفًه البدنى. ووجد لدية مرارة شديدة حول سياسة بريطانيا وحول أفعال العرب في الماضي والحاضر خاصة العراق. وعن اللاجئين العرب، كان أكثر تطرفا من وزرائه. وتدخل السيد كوماي بلباقة لتصحيح انحرافاته. وتم تثبيت ذهنيته عن ان هذا كان فى الماضى وأن الواقع والمستقبل سيكون أكثر سعادة[38]. ولهذا جرت مفاوضات بشام مصفاة نفط حيفا بين وزير الدولة ومدير عام الخزانة الإسرائيلية بخصوص وضع المفاوضات الإسرائيلية مع شركة النفط الأنجلو إيرانية حول إعادة فتح مصفاة حيفا[39].

رابعا- بريطانيا وخطط الأمن الجماعى لمنطقة الشرق الأوسط:-

عرفنا من قبل كيف لعبت بريطانيا دورا فى تأمين اسرائيل كدولة واستمعت لمخططاتها واعترفت بها وتوثقت علاقاتها الدبلوماسية. وفى هذا المحور سنتعرف على المخططات البريطانية بشأن الامن الجماعى بين دول الشرق الاوسط واسرائيل. فحين تواصلت إسرائيل ببريطانيا طالبة الحصول على معدات عسكرية واسلحة، مع استعدادهم لسداد المبلغ بالكامل بالدولار. وبالفعل خففت بريطانيا من قيودها المفروضة على المواد غير العسكرية كالطائرات المدنية والمتفجرات الصناعية. وكانوا على استعداد لتلبية المزيد من الطلبات في هذه المرحلة. اما في حالة الحكومات العربية، فكانت لدي بريطانيا معلومات كاملة عن حجم قواتهم ومستوياتها وما يفكرون فيه في المستقبل. وفي حالة إسرائيل، لم يكن لديهم مثل هذه المعرفة الا تقديرات القوات الموجودة على ارض الواقع. حصل عليها الملحق العسكرى في تل أبيب لمقارنة أسلحتهم الموجودة وأسلحتهم المقترحة لكنها قوبلت برفض مهذب. وفيما يتعلق بالدول العربية الرئيسية عند توريد المواد المطلوبة اخذوا تعهدات بعدم استخدامها للهجوم على إسرائيل، أو لم يكن لديهم أي نية لمهاجمة إسرائيل [40].

وجرت محادثة بين وزير الخارجية البريطانى ووزير الخارجية التركي في ستراسبورغ في الأول من أبريل عام 1950 حول الدفاع في الشرق الأوسط، فاقترح بيفين أن يسعى السيد صادق لإقناع المصريين بوجود التسهيلات اللازمة لذلك، ويجب أن يكون الدفاع عن منطقة القناة متاحًا في وقت السلم؛ لكن وجهة نظر صادق أنه بمجرد تسوية المشكلة الفلسطينية فلابد من تنسيق سياسة مشتركة بين تركيا وبريطانيا تجاه الدول العربية، والتي قد ترتبط بها مصر بعد ذلك[41].ويظهر من نصوص البرقيات التي أرسلها سياسيو المعارضة العراقية إلى الجامعة العربية بداية عام 1951 بأن تلك الأحزاب كانت تناصر سياسات الحياد العراقي والعربي في الوضع العالمي القائم حينها. وأن مفهوم القوة الثالثة الآسيوية عززه الاستياء العربي ضد القوى الغربية في فلسطين[42].

وجرت محادثة بين وزير الخارجية والسيد جورج ماكجي، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق فى ابريل 1951 حول القرار الامريكى باعتماد سياسة جديدة فى الشرق الاوسط؛ وانتقادها لسياسة الحكومة البريطانية فى تلك المنطقة؛ فتم التنسيق على وجوب التشاور بين الطرفين قبل وضع السياسات في المنطقة[43].وجرت ترتيبات القيادة بين الطرفين فى يونيو 1951 في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط [44].

وفى ذات السياق جرت محادثة بين وزير الخارجية البريطانى والوزير الإسرائيلي فى اغسطس 1951 حول قناة السويس وعلاقة إسرائيل بالدول العربية. فقد ارسل السيد موريسون إلى السفير البريطانى تشادويك فى تل أبيبيطلعه على الاتصال الذى جرى بين وزارة الخارجية البريطانية والوزير الإسرائيلي وناقشا أيضًا مسالة قناة السويس مخبرا اياه بأن امريكا بذلت المزيد من الجهد لدى الحكومة المصرية لتسوية النزاع حول القناة. ولم يظهر اى جديد فى المسالة، فانضمن حكومتا الولايات المتحدة وفرنسا لتسوية ذلك الامر حيث كان التأخير سيعقد الأمور. مشيرا بأنه على إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يخل بالتوصل إلى تسوية مرضية. فاكد بأن الحكومة الاسرائيلية لا ترغب في تعقيد الامور وزيادتها صعوبة. أما

فيما يتعلق بالأردن، وما اذا كانت هناك رغبة فى دمجها مع العراق، فأجابت بريطانيا بوجود صعوبات فى تحقيق هذا الامر. وان المساعدة الاقتصادية البريطانية للاردن خير من مساعدتها على الوحدة مع العراق خشية اثارة مشاكل على الحدود واضافة قوة تخشى منها اسرائيل بالاتحاد. فأكدت بريطانيا بأنهم لم يضغط من أجل الاندماج كونه احتمال ضئيل. فشكره المسؤل الاسرائيلى على تلك الإشارات الودية لإسرائيل التى ناقشت هذا الموضوع فى برلمانها في 30 يوليو 1951. مؤكدا حرص إسرائيل على تقديم مساهمتها في استعادة السلام وتطوير الاقتصاد. فاجابه المسؤل البريطانى بضورة دراسة نفسية الشرق الاوسط كأحد الأشياء الرئيسية لإيجاد طرق حل للخلافات بين إسرائيل والدول العربية. فأعرب المسؤل الاسرائيلى عن مطلبيه من ببريطانيا وهما القضاء على التحيز والخوف، وبعض المصالح المتبادلة [45].

غير أن الأمور فى مصر اتخذت مسارا جديدا بخصوص الترتيبات الدفاعية عن الشرق الأوسط، حيث قامت الحكومة المصرية فى اكتوبر 1951 بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقية السيادة المشتركة على السودان 1899 وقامت الجامعة العربية بدعم الطموح الوطني لمصر فى الاستقلال عن بريطانيا[46]. وعلى هذا تضمنت نصوص المذكرات المقدمة للحكومة المصرية والملك فاروق مقترحات القوى الأربع بشأن تسوية نزاع القناة في إطار قيادة الحلفاء في الشرق الأوسط[47].لكن الحكومة المصرية رفضت مقترحات القوى الأربع بشأن نظام دفاعي مشترك في الشرق الأوسط[48].

وفيما يتعلق بوضع اسرائيل فى اطار ترتيبات الدفاع فى الشرق الأوسط فهناك رسالة من السيد هيلم القنصل البريطانى فى تل ابيب إلى السيد إيدن فى 5 نوفمبر 1951يشير فيها الى النقاش الذى جرى فى الكنيست الاسرائيلى حول السياسة الخارجية يوم 4 نوفمبر، عبر فيها وزير الخارجية الإسرائيلى بأن الاستفسار عن مسألة مشاركة إسرائيل في القيادة الإقليمية للشرق الأوسط لم تكن لتتم الا عبر التطورات القائمة في منطقة الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم، وفي ظل الظروف الاقتصادية الخاصة بإسرائيل وموقفها العسكري. حيث كرست الحكومة الاسرائيلية كل جهودها فى تعزيز الإمكانات الاقتصادية والدفاعية للبلاد ملتكون فى مكانة تسمح لاسرائيل بالتفرغ لإنجاح مهامها العاجلة فى البناء، ودعم أمنها والمساهمة في حصة الدفاع الإقليمي والعالمي إذا كان ذلك ضروريا. وقال بأن الحكومة ستسعى جاهدة للحفاظ على علاقات الصداقة مع كل دولة محبة للسلام تكون سياستها ودية تجاه إسرائيل. خاصة وأن المصالح الحيوية لإسرائيل تتطلب قبل كل شيء، أن تكون علاقاتها وثيقة مع تلك الدول التي فيها جاليات يهودية لديها الحرية في تعزيز المهمة التاريخية لاسرائيل وتقدم المساعدة لحكومتها. مشيرا بأن الدعوات ممتدة في مرحلة ما إلى الدول العربية "للمشاركة في الأمر رغم قلق الحكومة البالغ. فلا يمكن لإسرائيل أن تقبل باعطاء أسلحة لأى دولة عربية ترفض السلام معها وتعلن نفسها بأنها لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل. كون هذا الاسلحة ستستخدم في المقام الأول ضد إسرائيل في أي فرصة مناسبة. فلا زال هناك جدار موجود بين الدول العربية وإسرائيل منذ انشائها ولد كراهية تصبح في أي وقت قاعدة للقيام بأعمال عدوانية ضد إسرائيل. خاصة وان الديمقراطية تعد نباتًا غريبًا في بلدان هذا الجزء من العالم، وعلى هذا فإن غياب السلام في الشرق

الأوسط وعدم الرغبة فى الديمقراطية عزز قلق الحكومة الاسرائيلية على مصير الشرق الأوسط في امكانية حدوث حرب عالمية، وبالتالى دفعها لبذل كل ما في وسعها لتعزيز موقف إسرائيل الخاص في المنطقة، واستكشاف كافة المصادر الاقتصادية والعسكرية الممكنة وتوسيع مفهوم أمن إسرائيل ومستقبلها. وسبق تصريحات شاريت هذه القول بأنه على الرغم من أن إسرائيل كانت تأمل في التسامح المتبادل بين القوتين العظميين في العالم فى ذلك الوقت، وأن الديمقراطية هي التي أتاحت لليهود فرصة التعبير عن إرادتهم الجماعية بحرية لتنظيم أنشطتهم المجتمعية الخاصة، لتعزيز ثقافتهم الوطنية، للتواصل مع اليهود في بلدان أخرى، وتطوير علاقات وثيقة مع إسرائيل ومساعدتها لتنمو وتتطور، وأن الدفاع عن كليهما، السلام والديمقراطية، يعد شرطا لا غنى عنه لوجود إبداع الشعب اليهودي وقوته، إلا أن أحد النواب اليهود، أعرب عن قلقه الشخصي بشأن التأثير على اليهود الذين ما زالوا خلف الستار الحديدي فقط، وأعرب أخر عن معارضته في الكنيست للشيوعيين. وكالعادة قوبل هذا بعنف متضمنا نداءً للجيش والعمال بعدم الخضوع لهذه السياسة الرجعية والمعادية للقومية وفى النهاية تم اعداد بيان لوزير الخارجية موسى شاريت صيغ بحذر، يمثل تقدمًا أكبر عن عدم تحديد الهوية مع المعسكرين، ليصبح باتجاه الارتباط الوثيق مع القوى الغربية. واستقبلته الأغلبية الساحقة فى الكنيست بحماس كبير وتم توزيعه على الصحافة[49]. وعلى هذا فان التقارب الاسرائيلى مع الغرب وعدم اللعب على المعسكرين بحجة الحياد كان هذا مدخلا جيدا لضمان ادخال اسرائيل فى ترتيبات الدفاع فى الشرق الاوسط.

واذا نظرنا الى مناقشات مجلس العموم البريطانى فى 30 يوليو 1951 لوجدنا حديثا حول استقلال عدد من الدول العربية ذات السيادة وبروزها لحيز الوجود واخذ مكانها بين الأمم؛ فى حين تعمل دولة إسرائيل الجديدة على ترسيخ مكانتها. ودارت النقاشات البرلمانية حول زيادة الوعى القومي والتطلعات الوطنية داخل الدول المستعمرة، وهم ينظروا لضرورة النضح داخل تلك المستعمرات لتكون على شاكلة النضج البريطانى، وعلى هذا هم يرحبون بظهور تلك الدول فى الوسط الشرق، وانها يمكنها احداث التأثير، موضحين الفرق بين الوطنية وكراهية الأجانب. ولهذا تتطلع بريطانيا الى اقامة علاقات ودية مع دولتين من دول الشرق الاوسط كحلفاء كالعراق والأردن وهم يواجهون فشلا واحدا وهو الاعتراف بفلسطين. وانهم كانوا يأملون فى تحقيق التسوية المقبولة لليهود والعرب على حد سواء، لجلب السلام والازدهار للأراضي المقدسة، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك[50].

وحين اعترفت الحكومة البريطانية بدولة إسرائيل ارسلت برقية لوزير الخارجية الاسرائيلى بأن بريطانيا ستعترف فى نفس الوقت باتحاد فلسطين العربية مع الأردن لاحداث توازن. وان هذا سيصب باتجاه تهيئة الظروف الأكثر ملاءمة من أجل التوصل إلى تسوية نهائية بين إسرائيل والأردن. واعترفت الوثيقة بأم وزير الخارجية الاسرائيلى يعترف بوحدة فلسطين العربية والأردن. والاعتراف القانوني بإسرائيل جاء مع التحفظات المنصوص عليها في فقرتين تضمنهما الاعتراف، حيث لاحظت الحكومة البريطانية أن الأراضي التي تديرها دولة إسرائيل حينئذ تحدها اتفاقيات الهدنة المبرمة بينها وبين مصر

ولبنان، ثم الأردن وسوريا على التوالي، وبالتالي تنتظر إسرائيل التسوية النهائية بينها وبين جارتها وعلى هذا لا تنظر الحكومة البريطانية إلى الحدود القائمة لإسرائيل على انها الحدود النهائية. وذكرت الوثيقة ايضا طلب تركيا مناقشة أمنها في المحادثات المرتقبة بين وزراء الخارجية وقدموا نفس الطلب لفرنسا. وترى تركيا أن الترتيبات المتوخاة بموجب ميثاق حلف الأطلسي ترك أمن شرق البحر الأبيض المتوسط ووسطه بشكل مفتوح على مصراعيه. وشعور تركيا بأن الترتيبات القائمة تركز على غرب المتوسط فقط وان هذا سيجذب انتباه الاتحاد السوفيتي إلى منطقة شرق المتوسط، لأنها الأضعف. وانتهت الوثيقة بضرورة مراعاة قرار الامم المتحدة والأراضي التي تديرها دولة إسرائيل وتشمل جزءا من منطقة القدس، وان الاعتراف البريطانى باسرائيل محكوم بقرار الامم المتحدة على الاراضى المحددة فى القرار، متطلعين إلى تعزيز العلاقات الودية بين الحكومة البريطانية وحكومة إسرائيل وإلى التسوية النهائية لجميع الأمور المعلقة بين دولة إسرائيل وجيرانها [51].

خامسا– بريطانيا وإدخال إسرائيل في منظومة دفاع الشرق الأوسط:–

اذا طالعنا الوثائق البريطانية بخصوص هذا الموضوع سنجد أن نسخ التواصل بين وزارة الخارجية وممثليها تعمم على سفاراتها فى بغداد وبيروت والقاهرة ودمشق وجدة وتل أبيب ومكتب الشرق الأوسط البريطاني في فايد وإلى مجلس التجارة فى لندن. فعلى سبيل المثال تشير احدى الوثائق بأنه حدث جدل في الكنيست الإسرائيلي خسب خطاب هيلم إلى وزارة الخارجية البريطانية فى مايو 1950بأنه بعد مناقشة في الكنيست يوم 3 مايو أفلتت الحكومة الإسرائيلية بشكل مريح من هجوم المعارضة بسبب طريقة تعاملها مع خروج اتحاد فلسطين العربية مع الأردن والإعلان البريطاني الذي أعقب ذلك. حيث تم تمرير القرار بأغلبية 53 صوتًا مقابل 16 صوتًا. وفي نفس الوقت رفض الكنيست القرارات المضادة المطروحة من قبل أحزاب المعارضة. حيث كانت الحكومة لبعض الوقت تقوم بشكل غير حكيم بإثارة حملة دعائية للاحتجاج ضد الإفراط المزعوم في تسليح الدول العربية من قبل الحكومة البريطانية. وعملت حكومة إسرائيل على عرقلة جهود الحصول على الأسلحة. وهكذا تم توفير مزاج الغضب المناهض لبريطانيا كخلفية، ومع عدم الرضا عن مبادرة الأردن المعروفة باسم واسع الانتشار إلى حد ما، لأنها كانت تخشى من أن تستغل المعارضة تلك القضية الجديدة لإحراج الحكومة، ولهذا كانت الأجواء السائدة خلال الجلسات التي سبقت النقاش ثقيلة على الحكومة مع التوتر والشعور بالأزمة. لكن هجوم المعارضة لم ؤثر على الحكومة التى نجحت فى في حشد الدعم لقرارها. وفى كثير من الاحيان انتصر التضامن اليهودي رغم الانقسامات الفنية والتطرف غير المسؤول والغريزة اليهودية للحفاظ على الذات والحذر من كل يؤثر عليها. فهناك احزاب معارضة معادية للمملكة الأردنية الهاشمية ومعارضة لاتحادها مع أي جزء من فلسطين، واظهروا ذلك عبر مناقشات سياسية مختلفة. وهناك ثلاثة من احزاب المعارضة، حسب ما ورد فى الصحافة العبرية، اتفقت على أن تشجيع الاتحاد كان ضمنيا في المفاوضات الأخيرة التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية مع الملك عبد الله وأن الاتحاد ينطوي على تهديد لأمن إسرائيل

واستقلالها من خلال إعادة البريطانيين لفلسطين بموجب المعاهدة البريطانية الأردنية. فاقترح حزب ماباى اليسارى الاشتراكى والحزب الشيوعي الاسرائيلى بأن تلجأ إسرائيل إلى مجلس الأمن الدولى ضد الاتحاد وضد امتداد المعاهدة إلى فلسطين العربية. وحاول حزب ماباى عبر الكنيست منع استئناف مفاوضات السلام مع الأردن، طالما تصر على الاتحاد. وبالتالى تبنت هذه الأحزاب اليسارية الخط الذي كان عليه الاتحاد التحرك الأنجلو أمريكي في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي. وأشاروا لحق السكان الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة، والتي يجب أن ترتبط بروابط خاصة بإسرائيل. وتحدث البعض منهم بأن الملك عبد الله ومعه 15.000جندي لم يشكلوا أي تهديد لإسرائيل، منتقدين الجهود التي تبذلها الحكومة للسلام مع الرجل، باعتباره غير ضروري بل ضار بأمنهم. وأن ذلك أدى إلى فقدان الأراضي. وبالتالى فإن الاعتراف النظري والعملي بالاتحاد سيطعى الحق لبريطانيا في تأسيس القواعد العسكرية فى اسرائيل عبر الأردن الموجودة فى فلسطين، وهذا يمثل عزلة دولية كاملة لإسرائيل ا[52].

وجرت محادثة بين وزير الخارجية البريطانية بيفن ووزير الخارجية الإسرائيلى حول علاقات إسرائيل مع مصر والأردن فى 5 سبتمبر 1950 واستقسار اسرائيل عما إذا كانت هناك امكانية للوصول الى تسوية مع مصر. فأجاب بأنه لا يعتقد بأن الوقت والظروف مشجعة على ذلك، وانها متروكة لعامل الوقت. فلا يمكن للتسويات النهائية أن تكون فعالة إلا إذا كانت هناك إرادة حقيقية من جانب الشعوب المعنية بقبولها. مشككا فى امكانية التقريب بين مصر واسرائيل. فأدركت حكومة إسرائيل أن الوضع الدولي يتطلب ضرورة التوصل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن، وان على الحكومة البريطانية ان تبذل دورا فى حل الخلافات بين مصر وإسرائيل لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. وعرضت اسرائيل بانه هناك امكانية للوصول الى تسوية بينها وبين الاردن خاصة وان الحدود بين إسرائيل والأردن هى أطول حدود، وبالأردن أيضا أكبر عدد من العرب اللاجئين. وبالتالى فا التسوية فيها مصلحة البلدين للتعاون المتبادل في مشاريع الري في وادي الأردن، ووافقت على بريطانيا على ذلك وان أهم ما يعنى الاردن هو الوصول الى البحر. فعرضت إسرائيل بانها على استعداد تام لمناقشة هذه النقطة، والاتفاق حولها[53].

وجرى حديث بين وزير الخارجية البريطانى بيفن ووزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين في لندن في 4 ديسمبر 1950 حول المراجعة المقترحة للمعاهدة الإنجليزية المصرية لعام 1936 حضرها رالف ستيفنسون وبوكر وستيوارت والسفير المصري في لندن علي حسني أفندي، عبر من خلالها بيفين بأنه درس المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام 1936 فأصر صلاح الدين على أن تكون فترة انتقالية مدتها سنة كافية لإخلاء القوات البريطانية من منطقة القناة واستبدالهم بمدربين من القوات لمصرية. مشيرا الى عدم قدرة الدول العربية على المشاركة في أي نظام دفاع جماعي يشمل إسرائيل، كما لو كانت المادة 8 تنص على تواجد القوات البريطانية في منطقة القناة هو مصدر الصعوبة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية. مستفسرا عما اذا كانت هناك جوانب أخرى من معاهدة 1936 يرغب وزير الخارجية المصري في

مناقشتها، فعبر صلاح الدين بأنه لا يوجد شك في أن المادة 8، التي تتناول الاحتلال، تعترض عليها مصر أكثر من أي مادة أخرى. وهناك مواد أخرى يعترضون عليها، وهناك ممارسات اثبتت أن بعض مواد المعاهدة لم تعد مناسبة، فعلى سبيل المثال، المادة التي تتناول بأولوية السفير البريطاني، فكانت الممارسة الفعلية مرتبطة بموافقة الحكومة البريطانية تتعارض مع هذا شرط. وفي الواقع تعارضت جميع المواد مع مبادئ المساواة في السيادة أو إعطاء الانطباع بأنهم تعرضوا للإكراه وبالتالى يتطلب الأمر إلى إعادة النظر. هو ولم تكن المعاهدة أمامه، لكنه أعطى على سبيل المثال المادة التي تنص على استمرارية التحالف. ولم يحدث أن مصر لا تحب أن تكون على علاقات جيدة وودية مع بريطانيا، ولكن الخلاف حول إدامة التحالف، وان الصداقة يلزمها توفر الإرادة الكاملة في كل الظروف. فعبر بيفن عن حسن نية الحكومة البريطانية بكل ما ورد في المعاهدة، مستقسرا حول انتظار مصر لاتفاقية بريطانية مصرية قد تتضمن دول الشرق الأوسط الأخرى، مثل إسرائيل والعراق. فوافق صلاح الدين على ذلك، وعلى بريطانيا أن تبذل جهداً للتوصل إلى اتفاق يرضي الجانبين، كون الاتفاق يخدم التوسع في الشرق الأوسط، وتعاون الدول بشكل جماعي فى نظام الدفاع، لكن مصر عبرت عدم امكانية مشاركة أى دولة عربية لإسرائيل في مثل هذا النظام الدفاعى. فالرأي العام العربى غير مستعد للدخول في أي علاقة مع إسرائيل. وربما تتفق بريطانيا مع إسرائيل على ما يعتبرونه صالحا دون أن ترتبط مصر به بأي حال. وبالتالي فإن اتفاق بريطانيا وإسرائيل سيكون مكملاً لأي نقص سيكون موجودا فى الاتفاق المصرى البريطانى. وان مصر تدرك الشروط الدولية التي تلتزم بها بريطانيا لكن فى نفس الوقت ترغب فى اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مصر حتى تتمكن من المساهمة بنصيبها في مخطط الدفاع، حيث تحرص مصر على الدفاع عن نفسها، وبأنها على استعداد لعقد تحالف مع بريطانيا مدته سنة واحدة فقط[54].

وجرت محادثات بين وزير الخارجية الربريطانى ووزير الخارجية الإسرائيلي فى باريس فى 23 نوفمبر 1951 حول أمرين: أولهما، العلاقات الأنجلو إسرائيلية. ثانيهما، موضوع الشرق الأوسط. عبر فيها موسى شاريت عن سعادته بوجود فرصة لشرح وجهة نظره لايدن بشأن الموضوعين السابقين. مشيرا بأن الوضع يسير على ما يرام نحو توازٍن فى الاهتمام" بين بريطانيا وإسرائيل في الشرق الاوسط. فكلا البلدين أرادا الديمقراطية والاستقرار واحترام المعاهدات. وهناك هدوء نسبي موجود حول حدود إسرائيل بسبب اتفاقيات الهدنة التي أبرمتها اسرائيل مع جيرانها. وانها بطبيعة الحال ستحافظ عليها، لكن قيام مصر بتمزيق معاهدة 1936 مع بريطانيا يشكل لديها سابقة خطيرة. خاصة وان مصلحة إسرائيل الأساسية هي أن تظل قناة السويس مما مائيا دوليا. ومن أجل ذلك دعمت إسرائيل الموقف البريطاني في مصر. وتقدمت العلاقات بين اسرائيل وبريطانيا نتيجة لزيارة الجنرال روبرتسون وبرسالة موريسون التى ستجيب عليها اسرائيل خلال اسبوع. خاصة وان اسرائيل تشجع المحادثات العملية بين البلدين بهدف اتخاذ ترتيبات تساعد فيها بريطانيا اسرائيل لتكون اكثر فوة. وانهم فى اسرائيل حسب كلام شاريت يسعون لاقامة علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وانهم يفهمون عدم دعوتهم للانضمام لقيادة الشرق الأوسط، على الرغم من أنهم يعتبرون أنفسهم عاملاً مهما في الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم

يرغبوا في اظهار أنفسهم بأنهم غير مهتمين بلعب دور في النظام العام للدفاع عن الشرق الاوسط كما يعتقد البعض. فهم في الواقع يفضلون بأن يكون هناك دفاع مباشر وترتيبات مع الولايات المتحدة وبريطانيا وان تكون فريدة من نوعها، ولا تكون في شكل ارتباط مع مقترح قيادة الشرق الأوسط. خاصة وأن هذا المقترح يصعب تطبيقه لسببين؛ بسبب حالة الحرب مع العرب؛ ثم بسبب علاقات إسرائيل والسوفييتي. خاصة وان إسرائيل ظلت على حديثها المتواصل مع السوفييت وتمنى أن تبقى كذلك، وليس من خلال أي تعاطف مع الطموحات السوفيتية، ولكن بسبب القلق الذى يساورهم بشأن الآف اليهود الموجودين خلف الستار الحديدي. فالجالية اليهودية في روسيا تمثل خزانًا كبيرًا لإسرائيل فى المستقبل تتمنى أن تستمد قوتها منها. وان وزير الخارجية الإسرائيلى نفسه حضر اجتماعا في لندن لليهود المولودين في روسيا، وسمع منهم مدى فظاعة وضع زملائهم اليهود فى روسيا، حيث كان الروس يعتقدون بأنهم عنصر غير موثوق به، وأنه يمكن أن تحل بهم كارثة لا يمكن إصلاحها. وتخشى حكومة إسرائيل بأنهم إذا اتخذوا منصبًا عامًا في نظام دفاعي مناهض لروسيا، فإن الروس سيقومون بتنفيذ هذه الكارثة، وانهم يرغبون فى نفس الوقت بعدم وقف هجرة اليهود من رومانيا. وان الغرض من الترتيبات المقترحة مع بريطانيا والولايات المتحدة، ستكون لمساعدة اسرائيل بشان الحصول على الأسلحة، والمزيد من التدريب المرافق والمساعدة الصناعية. وأجرى الاسرائيليون بالفعل اتصالات استكشافية مع مجلس التجارة والخزانة حول ما تريده الدولتان من اسرائيل. ثم تحدث شاريت عن مصفاة حيفا وانها عفا عليها الزمن، وبالتالى يتطلب الامر ان تقوم بريطانيا بحديث هذه المصفاة ومد خط أنابيب من إيلات على خليج العقبة إلى حيفا، أو الى اقرب نقطة على البحر الأبيض المتوسط. وانه يمكن لخط أنابيب هذا أن ينقل النفط من حقول الكويت والبحرين وغيرها من دول الخليج الفارسي لإسرائي، وانه يدركون كم الضغوط العربية التى ستوجه مثل هذا الامر، وان المصريين سيفعلون نفس الشيئ، وبالتالى لا يمكن إيقاف مرور النفط عبر خليج العقبة ثم عبر قناة السويس وقد يتوقف الامر لحاجته لقوات بحرية[55].

وتضيف لنا المحادثات بانهم سيدفعون للشركات القائمة على تحديث مصفاة حيفا، وانه على الرغم من أن خط الأنابيب لم يكن مبنيا؛ الا انه الخط يستحق الوقت حتى لو لم يتم تحديث المصفاة. كونه سيربطهم ببترول الشرق الأوسط. فعبر ايدان عن انجذابه للفكرة وعد بالنظر فيها. بعدها تحدث مع شاريت حول مشكلة اللاجئين العرب، وتساءل عما اذا امكانية لإسرائيل للمساعدة فى هذا الموضوع. فأجاب شاريت بأن الموقف الإسرائيلي بشأن التعويضات تم تعديلها بالفعل. ولم يعودوا يصرون على مسالة التعويضات وانهم ينتظرون التسوية النهائية للقضايا السياسية بين إسرائيل والدول العربية. وأنهم مستعدين لذلك باعتباره موضوعاً للمسؤولية المشتركة بين إسرائيل والأمم المتحدة. وبالتالى فإن مقالة التايمز الافتتاحية بتاريخ 23 نوفمبر بأنه من المستحيل على إسرائيل أن تفكر في إعادة اللجئين العرب إلى وطنهم. وأن هذا يخلق الكثير المشاكل ويتسبب فى الكثير من المرارة عما مضى. وإذا اقتصر التعامل مع مسألة التوطين على الأمم المتحدة فلا داعي لمطالبة العرب بالتنازل عن حقوقهم والمطالبة بالعودة إلى وطنهم، حيث لا تتوقع الحكومة الإسرائيلية منهم أن يفعلوا ذلك. وهنا استفسر إيدن من شاريت عما اذا كانت اسرائيل لا تستطيع الاعتناء بـ 23 الف عربي يقيمون فعليا في إسرائيل،

وتلقة التهمة على موارد الأمم المتحدة. فاجاب شاريت على الفور بأن الحكومة الاسرائيلية مستعدة للقيام بذلك. بعدها تحدث إيدن لشاريت بالأفكار الذي نوقشت خلال لجنة الشرق الأوسط، للتعامل مع كامل المشكلة وتنسيق العمل مع الوكالات المختلفة بشأن إعادة التأهيل والإغاثة. فحث شاريت على البقاء على اتصال وثيق مع الأمانة العامة ومع وفد بريطانيا في باريس أملا فى الحصول على النتائج. مشيرا فى أمل فى ان تقدم الحكومة البريطانية المساعدة لإسرائيل في حث الحكومة الفيدرالية الألمانية علة ضرورة تسوية المطالبات اليهودية، وان الجميع يعرفون معاناة اليهود فى ألمانيا ويحق لهم تسوية مطالباتهم. وان الالمان يقبلون الدفع عينيًا عبر عدد من السنوات. وان الدكتور أديناور قبل بشرعية المطالبات اليهودية عارضا تسهيل عملية التفاوض. لكن الحكومة لم تكن مستعدة لفتح المفاوضات حتى عندما الزم الألمانيا أنفسهم بشكل أكثر تأكيدًا على موضوع [56].

وجرى حديث بين وزير الخارجية البريطانى ووزير الخارجية فى 13 فبراير 1951 حول قبول الحكومة الإسرائيلية عرض مهمة استطلاعية تتعلق بقيادة الشرق الأوسط؛ وتأكيد وزير الخارجية البريطانى بأن الحكومة البريطانية لن تلتزم بميثاق الأمن الجماعي العربي ما دام موجها ضد إسرائيل. فقبول اسرائيل المهمة كان على الأساس الذى اقترحته بريطانيا على بن غوريون والسيد شاريت.، وابلغت امريكا ايضا بقبولها للعرض البريطانى. ورحبت حكومتا تركيا وفرنسا بذلك، وكانت علاقتها ودية باسرائيل، وبقيت اسرائيل على تواصل مع بريطانيا قبل بدء المهمة وبعدها، ورغبت إسرائيل فى أن ترى ما هو الشكل الذي اتخذته قيادة الشرق الأوسط؟ وما علاقته بالدول العربية. ثم ارسلت رسالة إلى الحكومتين الفرنسية والتركية تعد سابقة غير مقبولة فى حالة اذا ما أصبحت مصر عضوًا مؤسسًا لقيادة الشرق الأوسط، فعبرت بأن إسرائيل فى حالة ارتباطها بالقيادة أن يستند ا ميثاق الأمن الجماعي إلى اللغة العربية، او يكون موجها ضد إسرائيل. فلامت بريطانيا إسرائيل على تعجلها فى رسالتيها لتركيا وفرنسا مشيرة بانه لا يمكن لبريطانيا ان تلزم الحكومة العربية بمعاهدة الأمن الجماعي طالما كانت موجهة ضد إسرائيل [57].

وتحدث وزير الخارجية البريطانى ووزير الخارجية الإسرائيلي فى 11 مارس 1952 حول امرين هما توريد المعدات الحربية لإسرائيل، وكذلك حول العلاقات الإنجليزية المصرية وترتيبات دفاع الشرق الأوسط؛ وحول المفاوضات المرتقبة بين إسرائيل وألمانيا الغربية؛ وكذا حول اللاجئين العرب. وجرت المحادثات لأكثر من ساعة. حيث أشار شاريت الى المهمة العسكرية الاستكشافية البريطانية فى إسرائيل، وانه حدث تواصل دبلوماسى حول تنسبق عملية الرحيل، وانه هناك مهمة مقابلة فى لندن قام بها واحد أو اثني منن كبار ضباط الجيش الإسرائيلي. ثم تناقشا حول الواردات الاسرائيلية من بريطانيا من المنسوجات ووزارة التموين خاصة فى ضوء مع تعانيه صناعة النسيج البريطانية من تدهور وبطالة. ثم أشار شاريت إلى المعدات الحربية التي طلبتها إسرائيل من بريطانيا. وأشار بشكل خاص إلى أسلحة معينة، و25 طائرة للتدريب. فرحبت بريطانيا وعرضت اعطائها لاسرائيل مجانا او تقديم بعض المعدات الاخرى بنظام الإقراض على المدى الطويل. بعدها طرح

شاريت مسألة العلاقات المصرية ودفاع الشرق الأوسط. فردت بريطانيا بان هناك تقدم إيجابي لانجاز تسوية مع مصر. لكن حين مناقشة مسألة الدفاع، واجهوا صعوبات خاصة في الاعتراف بمطالبة ملك مصر بأن يكون ملكا على السودان. ولم تقف اسرائيل حول هذا الامر بقدر ما كانت تخشى من امرين وهما انه عند حدوث التسوية مع مصر بالا تنسى بريطانيا مصفاة حيفا واحترام مصر لقرار مجلس الامن كشرط لأي تسوية نهائية. فطمأنتهم الخارجية البريطانية بخصول فحص الناقلات عبر القناة. والنقطة الاخرى التى تخشاها اسرائيل هى انه فى حالة الوصول الى تسوية مع مصر فانها ستتحالف مع الدول العربية وقيادة الشرق الأوسط ولن يكون هناك تسوية سلام بين الدول العربية وإسرائيل. وهى ترغب فى هذه التسوية مع العرب وان تهيئ اطراف اخرى لتهيئة هذه التسوية. وعبر شاريت عن امله فى مسألة قيادة الشرق الأوسط وتوريد الأسلحة للدول العربية وربطها بالعلاقات العربية الاسرائيلية. معبرا عن امتناه لبريطانيا حول آفاق المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية وحكومة ألمانيا الغربية. معبرا عن رغبته فى تبدا هذه المفاوضات في نهاية شهر مارس 1952 وعلى مدى عامين وربط ذلك بقيام الحكومة الالمانية بتوريد بعض المعدات العسكرية. وتطوير الخطة بترتيب الثلاثي من خلال ادراج فرنسا أو بريطانيا. وعبرت اسرائيل عن رغبتها فى الحديث حول الدعم الاقتصادى البريطانى لاسرائيل مع تقديرهم للصعوبات التى توجهها الحكومة البريطانية. وفى ختام الحديث جرى النقاش حول مسالة اللاجئين العرب. فعبرت بريطانيا بقرب حلها نتيجة لقرار الأمم المتحدة وأن الحكومة الإسرائيلية ستبذل جهدها فى المساعدة. متحملة مسؤليتها للعرب الباقين في فلسطين، معربين عن استعدادهم لإعادة قبول اللاجئين الذين كانوا أعضاء في العائلات المتبقية في إسرائيل. وهذا ما يخفف التوتر بين العرب في إسرائيل. كما اعربت حكومة إسرائيل عن استعدادها لمناقشة مسألة التعويض، وتركت الأمر للأمم المتحدة لتعيين وكالة لهذا الغرض [58].

اما التطورات التى حدثت فى اجتماعات الجامعة العربية، فهناك رسالة من راب من مكتب الشرق الاوسط البريطانى إلى إيدن فى ٧ أكتوبر ١٩٥٢، تشير للتغيرات التى شهدتها القاهرة. حيث اقترحت الجامعة رفع قضية فلسطين الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نظرا للمشاكل الموجودة فى ملف القدس وميزانية الأونروا وملف إعادة توطين اللاجئين في الدول العربية. وأن الدول العربية كانت مفرطة في التفاؤل في التفكير في إعادة التوطين بأعداد كبيرة في الضفة الغربية وفى بقية أنحاء الأردن وقبول الحكومة السورية للاستيطان في سوريا، واستخدام البريطانيين مسالة تسوية مشكلة اللاجئين كنقطة مساومة فيما يتعلق بالدفاع الإقليمي. ونقاش الجامعة حول إنشاء المكتب الدائم للشؤون الفلسطينية خاصة وان معظم الحكومات العربية لا تتواصل بشكل فعلى بمشكلة اللاجئين مع أي حكومة غربية او امريكا وبريطانيا. وناقشت مسالة حكومة عموم فلسطين [59].

وكان هناك قلق إسرائيلي بشأن توريد الطائرات النفاثة إلى الدول العربية، حسب مراسلة لخارجية البريطانية لقنصلها فى تل أبيب فى ١٠ يناير ١٩٥٣ حيث عرضت بريطانيا عددا من الطائرات النفاثة؛ مع وعد بريطانى بالحفاظ على

أمن إسرائيل. ومع هذا العرض قلقت اسرائيل من الطائرات الممثلة المقدمة للدول العربية، فتناقشت اسرائيل حول هذا الامر كمناورة سياسية للحصول على ما يريدون. وحدث توافق امريكى بريطانى على امن اسرائيلى والتحفظ على توريد الأسلحة للدول العربية كونه يخدم على الامن الإسرائيلى[60].

وجرت محادثة بين وزير الخارجية البريطانى والسفير الإسرائيلي في 23 يناير 1953 تخبرنا بها رسالة ايدن إلى السير إيفانز فى تل أبيب، تشير بأن السفير الإسرائيلي فى لندن تواصل صباح 23 يناير موجها الشكر لوزير الخارجية ايدن حول الملاحظات التي أبداها فى خطابه فى 9 يناير، حينما انتقد الجانب المعادي لليهود فى محاكمات براغ حينها. حيث تأثر يهود العالم بشدة بردة الفعل البريطانية القوية والعفوية، فعبر الوزير للسفير بأنه هذا اقل ما يمكن ان يفعلونه تعبيرا عن غضبهم، مخبرا اياه عما سمعه صباح اليوم من سفير بريطانيا فى بودابست باتخاذ نفس الاجراءات ضد اليهود في المجر. فعبر السفير الاسرائيلى عن سعى اسرائيل لتكيف محاكمات براغ مع معاداة السامية، مع ان الذى حدث هناك عبارة عن البحث عن كبش فداء من قبل النظام القائم للاطباء لليهود. ونفس الامر حدث من الاتحاد السوفييتي داخل الكرملين ومعاداته بالسامية. واستفسر السفير من ايدان عما اذا كان الكرملين سيحمل مثل هذه السياسة ام لا. فأجابه بانهم لم يكونوا بعد رؤية واضحة حول هذا الامر، لكنه كان سعيدا بثقة السفير فى تحليل الإدارة البريطانية لآخر التطورات. مشيرا بأن الغرض الرئيسي من زيارة السيد إيلاث لايدن هو تجديد العروض حول موضوع تسليم الطائرات النفاثة إلى الدول العربية. وأنه لم يكن من نوايا حكومته إحراج الحكومة البريطانية فى التعبير العلني عن وجهة نظرهم، فما يعنيهم هو اقناع الخارجية البريطانية بشعور بلاده حول هذا الموضوع. مشيرا بأن إسرائيل قدمت ما يثبت رغبتها في الدخول في مناقشات ودية مع جيرانها لمعرفة ما إذا كانوا يستطيعون الوصول إلى تسوية من شأنها مصلحة العالم بأسره ولا تكون فى مصلحة أطراف معنية ، لكن العرب رفضوا هذا العرض وكانوا يهددون إسرائيل مباشرة. وأن هذا التهديد هو الذى أزعج الرأي العام في الاسرائيلى بشدة. خاصة وأن الأراضي الاسرائيلية صغيرة جدًا بحيث لا يمكنهم أن يثقوا كثيرًا في إعلان سنة 1950 الثلاثي. فأخبره ايدن بأنهم لم يفعلوا ذلك، معبرا عن اعتقاده بأن الدول العربية لا تنوي مهاجمة إسرائيل، خاصة الأردن على الأقل. بل انهم يعتقدون بأن إسرائيل هى التى قد تهاجمم. وأن العراق كانت خاضعة لالتزامات المعاهدة، والتالى لا يمكنها مهاجمة إسرائيل. وان بريطانيا نظرت لجميع العوامل المؤثرة فى هذه المسألة، وبالتالى لا يمكنها التراجع عن قرارها، وانه لا يمكنهم عمليا فرض نسبة عددية فى الطائرات التى ستسلم لاسرائيل او الدول العربية. خاصة وان الأعداد الحقيقية للطائرات صغيرة جدًا وعلى حكومة إسرائيل الا تبالغ في أهميتها. حينها تدخل السفير طالبا تزويد إسرائيل بالطائرات الأربعة عشر الأصلية وتوفير مرافق تدريب إضافية. فاكد له الوزير ايدن بأنه لا يستطيع أن يعد بشئ، حيث لا يتوفر الا عدد قليل من الطائرات النفاثة لمصر فى سياق المفاوضات الدائرة معها. وفي الختام سلمه السفير مذكرة تضم طلب مساعدة، فرد عليه بأنه لا يمكنه الوعد بشئ . فتوسل السفير بأنه بلاده تنظر بحزن عميق لقيام بريطانيا بتسليم أسلحة للدول العربية. معبرا عن تفاءله بالاتفاق مع الحكومة المصرية، وأن اتفاقهم مع إسرائيل يشكل مصلحة في أي ترتيب جماعي للدفاع. فاجابه

السفير بان هناك صعوبة فى مسالة جنوب السودان تقف عقبة فى سبيل الوصول لاتفاق عام. وان هناك توافق مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدفاع، وأنهم حين يصلون الى توافق مع دول عربية أخرى سيأخذون مصلحة إسرائيل في الاعتبار. فاستفسر السفير حول نتائج زيارة البعثة العسكرية البريطانية لإسرائيل، فأجابه بأن تقرير البعثة قيد الدراسة من قبل رؤساء الأركان. فسال السفير ايضا حول عدم التصديق على اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية، وان هذا يشكل إحراجا. فعدم التنفيذ يضر بإسرائيل وجهود المبذولة لإيجاد الأموال النقدية اللازمة للدفع لشركة شل لاستيراد النفط، خاصة وان ميزانيتهم حينذاك افترضت أن بعض الأموال سيكون متاحا حسب اتفاقية التعويضات. معبرا عن قلق الحكومة الاسرائيلية حسب استطلاع جالوب الأمريكي، من زيادة معدلات معاداة السامية في ألمانيا الغربية. ويخشون من قيام الشيوعيين واليمين المتطرف الاسرائيلى من استغلال هذا الوضع. وتساءل السفير عما إذا كان الحكومة البريطانية ستقبل مسالة تاخير التعويضات معربا عن أمله في ألا يتأخر التصديق أكثر من ذلك، فاجابه الوزير ايدن بانه سيتشاور مع المختصين بهذا الامر [61].

وكان على الحكومة البريطانية أن تفرج عن عدد قليل من الطائرات النفاثة إلى دول الشرق الأوسط. معترفة بأن عدم زيادة الاعداد نظرا لغياب تسوية السلام بين إسرائيل والدول العربية، وأنهم لا يعتبرون أن عدم رغبة العرب في إبرام مثل هذه التسوية يعني أن هذه الدول لديها نوايا عدوانية ضد اسرائيل. حيث يعتقد العرب بأن موافقتهم على الدخول في مفاوضات سلام هو الحل التفاوضي الوحيد هو تأمين رغباتهم. خاصة وان كثير من هذه الدول متخوفة من العدوان الإسرائيلى ولديها مبررات لذلك. وانه لا يمكن للحكومة البريطانية بأن توافق مع ما ورد من إسرائيل بأن عدد الطائرات النفاثة المحدود التي يتم توريدها لإسرائيل والدول العربية تشكل تهديدا لأمن إسرائيل أو تتعارض مع إعلان مايو 1950. حيث يضمن هذا الإعلان ضمانة كافية لكل من إسرائيل والدول العربية. فالطائرات المعنية هي في الأساس أسلحة دفاعية وهى كميات محددة وليست كبيرة ولا تؤدي لبدء سباق تسلح بين إسرائيل والدول العربية، خاصة وان بريطانيا تعارض زيادة اعدادها. لكن المعاهدات بين بريطانيا مع بعض الدول العربية، هى امر خاص بين الطرفين ولا تعنى الحكومة الاسرائيلية وبالتالى لا يمكن للحكومة البريطانية أن تقبل الاقتراح الاسرائيلى الذي يدعوها لإعادة النظر في قرارها بشأن دفع اعداد محددة من الطائرات النفاثة لإسرائيل والدول العربية [62].

وفيما يتعلق بقاعدة كاجينو وقرار الحكومة الأمريكية بإنشاء بعثة تدريب في إثيوبيا، فرسالة إيدن للسفير البريطانى فى اديس ابابا فى ٢٨ يناير ١٩٥٣حول ما سمعه بتاريخ 12 ديسمبر بالقرار الامريكى بإنشاء بعثة التدريب في إثيوبيا. معبرا بانه لا ينبغي لبريطانيا أن تعلق أهمية على هذا القرار، خاصة وانهم يعرفون هدفها من تسهيلات راديو مارينا، وانه يود سماع الجديد عما ما إذا كان هناك أي تحسن في التنظيم والمعدات والتدريب سينتج للقوات الإثيوبية عن هذه البعثة. لكن من الواضح ان امريكا لم ينتج شيء كبيرا فى هذا الاتجاه في ضوء الرسوم التي سوف تتحملها الحكومة الإثيوبية، وان

اثيوبيا لا ترحب بالنفقات المعنية، وانهم يمكنهم الاستفادة من هذا الوضع خاصة وان اثيوبيا تتذكر ما دفعته بعثة الجيش البريطانى لاثيوبيا وانهم سيتابعون هذا الامر. وفيما يتعلق بإبداء الإمبراطور الاثيوبى باستعداده للانضمام إلى أي تنظيم تم إعداده للدفاع عن الشرق الأوسط، مع ان اثيوبيا بعيدة جدًا وخارج المنطقة الجغرافية التي سيتم التخطيط لعضويتها. مع تكرر الامبراطور لتعاطفه مع أهداف الغرب في الشرق الأوسط، وهم محتارين سواء فى تقريبا اثيوبيا للدخول فى دفاع الشرق الاوسط او ابعاده عنها(63).

وتعد زيارة روبرتسون العامة للشرق الأوسط موضوع رسالة إيدن لسفيرهم بارنز فى بيروت فى12 فبراير 1953، هى المسالة المهم التى تشير لنجاح الهدف البريطانى فى تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط بشكل فعال. وان الأمر يتطلب بعض التعاون من قبل الدول العربية مقابل الأسلحة. وان تلبية جميع خطط الدفاع الشرق الأوسط تعتمد على حالة العلاقات العربية الإسرائيلية، وهم لا يقومون بذلك بل يقترح اعطاء رشوة للدول العربية في منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط MEDOعن طريق فرض هذه التسوية التي تريدها إسرائيل(64).

وجرت محادثات بين السير باوكر والسيد كوماي، نائب مدير الخارجية الإسرائيلية فى2 مارس 1953، تعبر عن موقف إسرائيل فيما يتعلق بالدفاع في الشرق الأوسط، فقدم السيد كوماي بعض النقاط، اولها إعادة انتشار القوات البريطانية بعد أن يتم التوصل لاتفاق دفاعي إنجليزي مصري يؤدى إلى انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة وإعادة انتشارهم في أماكن أخرى. حيث عبر كوماي بأن أي تطور من هذا القبيل سيكون له أهمية كبيرة لإسرائيل، فالانسحاب البريطانى سيؤثر على جنوب اسرائيل بإعادة نشرها في دول عربية أخرى. ثانيها ستكون اسرائيل معنية بمنظمة دفاع الشرق الأوسط بشدة وبأي اتفاق قد يتم إبرامه مع مصر والدول العربية الأخرى. وأن أي زيادة في القوة العسكرية للدول العربية ستشكل تهديدا لأمن إسرائيل ولا يمكن فصل البعد العالمي عن الإقليمي فى جوانب الدفاع. وأن حكومة إسرائيل تعرب عن أملها في ألا يكون في نية بريطانيا أو غيرها من القوى المعنية بالتوصل لاتفاق مع الدول العربية بشأن الدفاع في الشرق الأوسط دون ربط مثل هذا الاتفاق مع تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. فإقامة منظمة الدفاع الشرقي بدون تسوية عربية إسرائيلية من شأنها أن تزيد من حجم الصراع التوتر الموجود في الشرق الأوسط وتنتج حالة خطر جسيم على إسرائيل. وفى ظن اسرائيل أن هذا سيكون نهج قصير النظر للمشكلة كونه غير حكيم نفسيا، وفي نفس الوقت إهمال لاهمية تحريض الدول العربية للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل. وانه واجب على امريكا وبريطانيا ان تتعاملا مع المشكلة العربية الإسرائيلية، فإمكانية إقامة منظمة الدفاع الشرق اوسطية ستنتج وضعا جديدا وستضعف امكانية حسم القضية العربية الإسرائيلية، وان مشاركة إسرائيل في تلك المنظمة تطلب فهم الحكومة الإسرائيلية لأسباب التي دفعت القوى الغربية لخلقها واهمية مشاركة الدول العربية فيها مع إسرائيل. وبالتالى يعرفون قيمة الدور الحيوى الذى ستلعبه إسرائيل في الدفاع عن الشرق الأوسط، ولذا يأملون فى انهاء التحيز البريطانى وتعزيز المشاركة النهائية لإسرائيل في الدفاع عن المنطقة..

ثانيها، أن التعاون المباشر بين إسرائيل والمملكة المتحدة ومتابعة زيارات الجنرال روبرتسون لإسرائيل والرسائل المتبادلة بين بن جوريون وموريسون، والبعثة العسكرية البريطانية لاسرائيل، سيمكن اسرائيل من وضع الأساس لجيشها والتعاون بين البلدين. وجرت محادثات استغرقت ستة أشهر حول تعاون الطرفين وإحراز تقدم فى تخطيط الدفاعي الإقليمي. فعبر كوماي بأن التردد في العمل على أساس ثنائي أظهره الأمريكيون ايضا، حتى فى ظل قانون الأمن المتبادل بينهما. ولها اعربت اسرائيل بانه تتفهم بريطانيا اهتمام إسرائيل بالدفاع عن الشرق الأوسط، وان تكون على علم بأي ترتيبات يتم اتخاذها للدفاع عن الشرق الأوسط ، وان تعطى فرصة التعبير عن وجهة نظرها فى هذا الامر. معبرا بان الحالة الذهنية للحكومة الإسرائيلية بشأن هذه القضية تشعرها بالقلق وتريد أن تطمئن. فشكره بوكر السيد معربا عن تفهم الحكومة البريطانية لوجهات نظر الحكومة الإسرائيلية في هذا الشأن، وانه سيتفاهم من وقت لآخر مع سفير إسرائيل حول اى تطورات متعلقة بدفاع الشرق الأوسط. خاصة وان اسسرائيل لا تعرف الكثير عن حقيقة الامر لانه لا توجد معلومات متوفره حوله. أما بالنسبة لمصر، فلم تقدم بريطانيا شئيا بعد البدء فى مفاوضات الدفاع، فواجد هذا الامر صعوبات كثيرة، لكنهم سيتفاوضون حول عددا من القضايا من اهمها انسحاب القوات، والترتيبات الخاصة بالقاعدة والمشاركة المصرية في الدفاع عن الشرق الأوسط وحول المسائل المالية والمساعدة العسكرية، وقد علقوا كل شيء حول هذه القضايا معلقة معًا. وأن تطوير منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مستقبلا سيعتمد على كيفية تطور المفاوضات مع مصر [65].

وعلى هذا الاساس فهمت بريطانيا بأن الدفاع عن الشرق الأوسط لا يمكنه تجاهل مسالة النزاع العربي الإسرائيلي، وفي كل مرحلة لا يعرفون طريقة حل هذا الامر. حيث اتفقوا مع نائب مدير الخارجية الاسرائيلى، كوماي، بأن إنشاء منظمة دفاع الشرق الأوسط تركت العلاقات العربية الإسرائيلية في حالة كبيرة من التوتر مما كانت عليه بالفعل، وبالتالى لن تكون هناك وسيلة فعالة لتوفير الدفاع عن المنطقه. ومن ناحية أخرى، سيكون من عدم الفائدة، دعوة الدول العربية للانضمام لمنظمة الدفاع وإخبارهم بأن الدعوة مشروطة بالاتفاق على تسوية نزاعهم مع إسرائيل. ومثل هذا النهج من شأنه أن يتعارض مع غرض المنظمة. علاوة على ذلك، فان اقتراح سفير إسرائيل نفسه في محادثته السابقة مع بوكر ضرورة التوصل لاتفاق دفاع مع مصر، تلك الدولة التى قد تكون مستعدة لاتخاذ موقف أكثر واقعية في فيما يتعلق بإسرائيل، وبالتالي تشجيع الدول العربية الأخرى أن تفعل الشيء نفسه. ولما بدا التقدم في إشراك الدول العربية في تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط عام 1953 قيل بأنه سيخفف من التوتر الموجود في المنطقة. وكان هناك توافق بين الحكومة البريطانية واسرائيل وسيستمرون فى متابعة الاتصالات بين الطرفين ولن يتراجعوا عنها لأى أسباب سواء سياسية أو غيرها [66].

وذكرت احدى الوثائق البريطانية معلومات عن نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية للقدس من خلال رسالة ماكينز القنصل البريطانى فى امريكا إلى اللورد سالزبوري فى 5 أغسطس 1953 حيث أشار بأن رؤساء البعثات العربية فى امريكا، باستثناء الأردن، دعا وزيرة الخارجية الامريكية بالنيابة فى 4 اغسطس لتقديم احتجاجات بشأن نقل وزارة الخارجية

الإسرائيلية إلى القدس. وتولى السفير اللبناني القيام بالمهمة، مؤكد بأنه نظرا معبرا بأن الفعل الإسرائيلي يدل على نية ارتكاب المزيد من العدوان، حيث لا توجد حكومة تذهب عمدا للنقطة الأكثر تعرضا لأراضيها إلا إذا كانت ستعمل على تغيير الحدود [67].

وبالنظر لمحضر المفاوضات التمهيدية بين الدول السبع الراعية لإنشاء منظمة دفاع للشرق الأوسط فى الفترة من أغسطس 1952 الى فبراير 1953 سنجد بأن الرسالة الأولية لمذكرة بريطانيا لحكومات أمريكا وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا تتضمن مقترحاتها لإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وتدعوهم لإبداء آرائهم بشأن هذه المقترحات، مفضلين فى بداية عام 1953 بأن يكون مسماها منظمة الدفاع بدلاً من "منظمة القيادة"، فتم الاتفاق بأن إنشاء وتطوير المنظمة ينبغي أن يتم على مرحلتين وطبقا لإعلان باريس فى نوفمبر 1951. وفي المرحلة الأولى، ينبغي أن تكون المنظمة عبارة عن منظمة للتخطيط والتنسيق والاتصال. وفي المرحلة الثانية يجب أن تتطور لمنظمة دفاعية كاملة تضع خطط للعمليات الحربية لجميع القوى في الداخل، أو أن يكون إدخالها وتنسيقها مع عمليات الناتو المجاورة فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وآسيا صغير. وانه على الرغم من أن إسرائيل لديها مساهمة قيمة للقيام بمهمة مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط عبر توفير القوات والمرافق وإدراجها في منظمة الدفاع بشكل كامل، وانه ستقوم بهذه المهمة كعضو فى المنظمة، لكن علاقاتها مع دول المنطقة، ولا توجد فرصة للتعاونمع الدول العربية، سيجرى استبعادها، وانه وجب على الحكومة الإسرائيلية أن تتفهم ذلك[68].

وبشان موضوع إسرائيل والدفاع عن الشرق الأوسط فى 25 أغسطس 1953، قرر مجلس الوزراء البريطانى في جلسته بتاريخ 10أغسطس أن يتم تأجيل الأمر لحين التقدم في المفاوضات الدفاعية مع مصر. وان تعليق الإجراءات سيسبب خيبة أمل كبيرة للحكومة الإسرائيلية. وخلفية هذا الموضوع تعود لبداية عام 1951، فقد زار الجنرال روبرتسون اسرائيل كقائد عام لقوات الشرق الأوسط، من بين دول الشرق الأوسط الأخرى لمناقشة مسالة الدفاع. وكانت هناك تعليمات لشرح وجهات النظر البريطانية للحكومة الإسرائيلية حول دفاع الشرق الأوسط ومدى استعدادهم للتعاون فيه. فرحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بالتعاون مع بريطانيا كما لو كانت اسرائيل عضوا في الكومنولث. البريطانى. ورداً على هذا العرض، تم إرسال رسالة في أبريل 1951 من سكرتير الخارجية، تشير فيها لرغبتها فى إقامة علاقات قوية مع إسرائيل تكون قادرة على التطور التدريجي، يشمل الاتصالات المستمرة وتبادل وجهات النظر والتعاون الثنائى. وأن أفضل طريقة للبدء فى تأسيس التعاون العملي هو المجال العسكري. فأبلغوا اسرائيل في مايو 1951 بأن هذا سيكون علامة فارقة في العلاقات بين الطرفين وسيساعد على زراعة اسس الفهم والتعاون في كافة المجالات. وفي نوفمبر1951 كرر بن جوريون عرضه للتعاون في الدفاع. مشيرا بأن إسرائيل بحاجة للمساعدة فى تطوير اتصالاتها وقواتها المسلحة، مقترحا واقترح بأن تكون المحادثات بين الحكومتين حول خطط ملموسة. وفي يناير 1952 اقترحت بريطانيا ان تقوم بعثة عسكرية بريطانية اسرائيل

وتجرى محادثات سرية. فذهبت في أكتوبر 1952 وتم إبلاغ حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بذلك. وكانت تعليمات البعثة تدور حول استكشاف احتمالية ان تلعب اسرائيل دورا نشطا في الحرب، وتطوير وسائل النقل والاتصالات لها، و تقديم المساعدة لقواتها المسلحة وتخزين النفط . وكان هدفها العام لتحديد، دون التزام في ذلك المرحلة، وما يمكن أن تفعله إسرائيل للتعاون في الدفاع عن الشرق الأوسط. وكان تقرير البعثة في مجمله مشجعا، لكنه واجه عقبتين رئيسيين سواء فى بدء متابعة الاتصالات وفحص رؤساء الأركان وطاقم التخطيط ووزارة الخارجية. حيث كانت هناك ضرورة لتجنب أي إجراء إسرائيلى من شأنه أن يؤثر على فرص تعاون بريطانيا مع الدول العربية في ترتيبات الدفاع، ثم لعدم توافر الأموال لمختلف مشروعات الاتصالات الاسرائيلية المطروحة. ومع ذلك، تم الاتفاق على سياسة وسط، على ان توضع اسرائيل في لجنة الدفاع في مارس واستشارة امريكا فى ذلك. فوافقت لجنة الدفاع في مايو، فقامت بريطانيا بإعداد مسودة وارسالها لواشنطن بهذا الخصوص. وعبرت اسرائيل عن قلقها، ومع ذلك وضع اساس التعاون. وجرت محادثات بوكر فى 2و 23 مارس مع كوماي والسفير الإسرائيلي، ثم جرت محادثات اخرى في 9 يوليو. مخبرين اسرائيل بامكانية التعاون البريطانى الاسرائيلى ومناقشة الخطط التفصيلية، حتى فى ظل عدم وجود تقدم فى المباحثات مع مصر حول قناة السويس ولا حول منظمة الدقاع عن الشرق الاوسط نفسها [69].

ومن خلال محادثة القائم بأعمال وزير الخارجية البريطانى وسفير إسرائيل فى لندن في 18 سبتمبر 1953، يتبين بأن إسرائيل كانت تشعر بالقلق من أن تؤدى المفاوضات البريطانية المصرية إلى إضعاف أمن إسرائيل، وأنه ينبغي الحفاظ على مبدأ حرية العبور عبر قناة السويس؛ وفيها ايضا طلب إسرائيل دبابات سنتوريون وبعض المعدات البريطانية كمنحة. وخطاب سالزبوري إلى السفير البريطانى فى تل أبيب فى 21 سبتمبر 1953، يشير بأنه استقبل طلبا من سفير إسرائيل في 18 سبتمبر. حيث تحدث السفير أولاً عن اهتمام إسرائيل بتقدم المفاوضات الإنجليزية المصرية. معبرا عن قلقه بألا تؤدي المفاوضات إلى نتيجة بل ستؤدى الى إضعاف لأمن إسرائيل. وأن الحكومة البريطانية عليها ان تقوم بكل ما ممكن للحفاظ على مبدأ حرية النقل عبر قناة السويس والتي تم انتهاكها من قبل المصريين. وفى مسالة المفاوضات فقد تم احراز تقدم لكن لم يتم الاتفاق النهائى على المبادئ الأساسية. وحتى وان اكتملت المفاوضات الإضافية حول التفاصيل، ستبقى القوات البريطانية داخل مصر لمدة 18 شهرا ، وسيبقى حينها الفنيون لبعض الوقت بعدها. وحينما ظلت الحكومة البريطانية تعاني من مشكلة أمن الشرق الأوسط، صدر الإعلان الثلاثي لعام 1950، بهدف توفير الأمن لدول الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بقناة السويس، راح السفير يعمل على تاخذ بريطانيا مخاوف إسرائيل في الاعتبار. ثم توجه السفير لموضوع تسليم الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط، متحدثا عن مخاوف حكومته من تسليم العرب كميات كبيرة من السلاح وشاركهم الأمريكيون فى تلك المخاوف. فاجابه المسؤل البريطانى بحرصهم على احداث توازن القوى بحيث لا يميل أحد إلى إزعاج السلام. وان القوى الموردة للسلاح هى التى ستضمن ذلك. فأعرب السفير عن تقديره لتلك الإجابة، لكنه ذهب بعدها لطلبات اسرائيل من الاسلحة البريطانية والمعدات. بحيث يضمن قرار مبكر بشأن دبابات سنتوريون اضافة للمعدات الحربية الاخرى . فاجابه

مسؤل الخارجية البريطانيى بانه لم يصدر بعد قرار بهذا ولكن عند صدوره سيتم استدعاء الملحق العسكري الإسرائيلي فى لندن لاطلاعه على التفاصيل. أما بالنسبة للائتمان بان بريطانيا لم تستجب لذلك فى الشسنة الماضية كما انها لم تنمح جيرانها ائتمانا مماثلا، وانه يمكنها فقط اصدار استثناء خاص بشان اسرائيل، فقبل السفير هذا الامر. ال وبدا السفير يقبل ذلك. كما ذكر السفير الصعوبة التي نشأت من عدم وجود اتصال بين السفارة البريطانية في تل أبيب ووزارة الخارجية الاسرائيلية في القدس. معربا عن أمله في اتمام التواصل حتى مع عدم نقل السفارة البريطانية للقدس، والا تجعل الاتصالات مقصورة على سفارتها فى تل ابيب فتعهد المسؤل البريطانى بالنظر في هذه النقطة [70].

وفى وثيقة مؤرخة فى الاول من أكتوبر 1953 تحمل تقريرا عن سلسلة اللقاءات التي عقدت في القاهرة تحت رعاية الجامعة العربية بين 25 أغسطس و9 سبتمبر ووتعلق بالاجتماعات التى عقدتها لجنة رؤساء الأركان العرب25فى الفترة من 25 أغسطس الى 1 سبتمبر، ثم اجتماعات اللجنة السياسية العربية الدورية من 2-6 سبتمبر، ثم اجتماعات مجلس الدفاع العربي من 4-9 سبتمبر، ثم مجلس الجامعة العربية فى 7 سبتمبر(متحدثا عن تفاصيل اجتماعات اللجان والمجالس العاملة والموضوعات التى ناقشتها؛ متحدثا عن نداء رئيس الوزراء الأردني للمساعدة في التعامل مع مشاكلها على "الحدود الإسرائيلية؛ ورغبة الجيش فى توحيد المعايير وزيادة التجارة بين الدول العربية؛ وضرورة التضحية بالسيادة الوطنية من أجل الصالح العام العربى[71].

واهم المبادئ المتفق عليها بين الدول العربية بشان مقاطعة إسرائيل فى 21 أكتوبر 1953حسب مذكرة وزارة الخارجية الأردنية المترجمة. حيث تشير الى أن الشركات التي لديها وكلاء عامون أو مكاتب رئيسية فى الشرق الأوسط ومنشأة في إسرائيل سوف تخضع للمقاطعة. كذلك تمنع شحن السفن في الموانئ الإسرائيلية والتى في طريقها للموانى العربية أو العائدة منها. وتطبيق الحظر على السفن التي تنقل مواد مهربة إلى إسرائيل. ورفض اعطاء التسهيلات لجميع السفن التي تخالف ذلك الحظر. ولا يوجد أي مرجع في مذكرة الحكومة الأردنية بشأن مسألة الطائرات التي تهبط في إسرائيل أو تحلق فوق اراضيها وهى فى طريقها إلى الدول العربية. ومع ذلك كان يوجد سند حول طلب السلطات الأردنية الحصول على من شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار والخطوط الجوية القبرصية ضمانة بأن الطائرات التابعة لشركات طيرانها ستلتزم بعدم الهبوط في الأراضي الإسرائيلية أو التحليق فوقها خلال رحلتها من وإلى الأردن [72].

وعلى هذا يمكن القول بأن الأمن الاسرائيلى كان فى قلب السياسة البريطانية على كافة المستويات. وأن علاقات البريطانيين مع العرب خدمت اسرائيل أكثر مما خدمت العرب. فقد كانت توفق الاوضاع، وتضعف الحماس العربى، وتمنع السلاح وتفرض تفاهمات بين العرب واسرائيل، وتدخل الاطراف فى نظام الامن الجماعى الخاص بالشرق الاوسط.

هوامش الدراسة:

[1]Ritchie Ovendale:- The Palestine Policy of the British Labour Government 1947: The Decision to Withdraw, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)
Vol. 56, No. 1 (Jan., 1980), p. 73.

[2]Michael J. Cohen: Palestine and the Great Powers, 1945–1948,Princeton, 1982, pp. 15-20-

[3] *Natan Aridan:- The Rockiest of Starts: Anglo-Israeli Relations 1948-1950, FATHOM > MARCH 2021 https://fathomjournal.org/uk-israel2021-the-rockiest-of-starts-anglo-israeli-relations-1948-1950,,*

[4]Ellen Jenny Ravndal:- Exit Britain: British Withdrawal From the Palestine Mandate in the Early Cold War, 1947–1948,https://www.tandfonline.com

[5]FO 371/68664 6090/6422, FO to UN Delegation, 19 May 1948, and seeFO 371/68505 6249, Marriott to FO, 26 April 1948

[6]*Ilan Pappe:- Britain and the Arab-Israeli Conflict,1948-51,ST ANTONY'S/MACMILLAN SERIES,London,1993,pp.iix-xiii.*

[7] مارى ولسن:- عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة فضل الجراح، مؤسسة سندباد، بيروت، 2000، ص ص 283-298 .

[8]*Ilan Pappe:- Op.Cit.,pp.xv-svii..*

[9]*NPaweł BIELICKI:-Russian-Israeli Relations during the Reign of PrimeMinister Netanyahu: Abrasive Friendship or Realpolitik?,Historia i Polityka • No. 36(43)/2021,pp.10-12.and see Natan Aridan:- UK-Israel The Rockiest of Starts: Anglo-Israeli Relations 1948-1950,* Fathom,*March / 2021, https://fathomjournal.org/uk-israel202.*

[10]*Modern Israel & the Diaspora Timeline: Table of Contents*, https://www.jewishvirtuallibrary.org/modern-israel-and-the-diaspora-timeline-table-of-contents *and see BRITISH RECOGNIZE REGIME IN TEL AVIV; 4 OTHER LANDS ACT; De Facto Move on Israel Ends Unhappy Chapter in Relations Between the Two Countries, https://www.nytimes.com/1949/01/30/archives/british-recognize-regime-in-tel-aviv-4-other-lands-act-de-facto.html*

[11]*James G. McDonald,First United States Ambassador to Israel MY MISSION IN ISRAEL 1948-1951, SIMON AND SCHUSTER, NEW YORK ,1951,3.*

[12]*https://en.wikipedia.org/wiki/Israel%E2%80%93United_Kingdom_relations.*

[13] *Natan Aridan:- Op.Cit,,*

[14]Daniel Mandel:-A Good International Citizen: H.V. Evatt, Britain, the United Nations and Israel, 1948-49,Middle Eastern Studies,Vol. 39, No. 2 Apr., 2003,PP.82-103.AND SEE, *Natan Aridan:- Op.Cit.,*

[15]Zeev Tzahor:- The 1949 Air Clash between the Israeli Air Force and the RAF, Journal of Contemporary History,Vol. 28, No. 1 (Jan., 1993), pp. 75-99. And see *Natan Aridan:- T Op.Cit.,*

[16]Zach Levey:- Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-56, Middle Eastern Studies,Vol. 31, No. 4, Israel (Oct., 1995), pp. 772-790.

[17]Yearbook of the United Nations 1948-49 excerpts, DEPARTMENT OF PUBLIC INFORMATION, *UNITED NATIONS, NEW YORK, 1949* , and see *Natan Aridan:- Op.Cit,*

[18]W. Keith Pattison:-The Delayed British Recognition of Israel, Middle East Journal,Vol. 37, No. 3 (Summer, 1983), pp. 412-428,, and see, *Natan Aridan:- The Rockiest of Starts: Anglo-Israeli Relations 1948-1950, FATHOM > MARCH 2021 https://fathomjournal.org/uk-israel2021-the-rockiest-of-starts-anglo-israeli-relations-1948-1950,,*

[19] *Natan Aridan:- Op.Cit.,*

[20]Question of Palestine: Legal Aspects (Doc. 3)A compilation of papers presented at the United Nations seminars on the question of Palestine in 1980-1986 United Nations New York, 1992,and see *Natan Aridan:- Op.Cit.,*

[21]*Ilan Pappe:- Britain and the Arab-Israeli Conflict,1948-51,ST ANTONY'S/MACMILLAN SERIES,London,1993,pp.124,126.and see Avi Shlaim:-Britain and the Arab Israeli War of 1948, JOURNAL OF PALESTINE STUDIE, vol 16(4), pp,50–52.*

[22]Georgiana G. Stevens:-Arab Refugees: 1948-1952,Middle East Journal,Vol. 6, No. 3 (Summer, 1952), pp. 281-298.and see *Ilan Pappe:- Britain and the Arab-Israeli Conflict,1948-51,ST ANTONY'S/MACMILLAN SERIES,London,1993,pp.126,127..*

[23] محسن محمد صالح:- مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، كاديمية دراسات اللاجئين ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تونس، 2014، ص ص 15-35.

[24]Pamela Joy Shatzkes:-Anglo-Jewish Rescue and Relief Efforts, 1938-1944. Ph D Thesis,University of London.and see *Ilan Pappe:- Britain and the Arab-Israeli Conflict,1948-51,ST ANTONY'S/MACMILLAN SERIES,London,1993,pp.132,133..*

[25]*Ilan Pappe:- Op.Cit.,pp.100.and see Louise W. Holborn:-The Palestine Arab Refugee Problem, International Journal,Vol. 23, No. 1 (Winter, 1967/1968), pp. 82-84..*

[26]F.O.487-3:-,No.2. SIR WILLIAM STRANG S TOUR IN THE MIDDLE EAST (21st MAY 18th JUNE, 1949) Report to the Secretary of State.PP.12,13.

[27]*Ilan Pappe:- Britain and the Arab-Israeli Conflict,1948-51,ST ANTONY'S/MACMILLAN SERIES,London,1993,pp.151-153..*

[28]*Ilan Pappe:- Op.Cit.,p.161-163..*

[29]*lbid,pp.211-213..*

[30]*Ritchie Ovendale, Britain, the United States, and the Transfer of Power in the Middle East, 1945–1962, London, New York : Leicester University Press,1996*

[31]*Louis, The British Empire in the Middle East, 1945–1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism (Oxford, 1984,p.32-54*

[32] *Natan Aridan:- Op.Cit.,,*

[33]F.O.487-3:- FURTHER CORRESPONDENCE RESPECTING MIDDLE EAST (GENERAL) AFFAIRS PART 3 January to December 1949,No.1. CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND THE FRENCH FOREIGN MINISTER Situation in the Middle East, Mr. Bevin to Sir Harvey ,Paris, Foreign Office, 5th May, 1949.P.1.

[34]F.O.487-3:-,No.2. SIR WILLIAM STRANG S TOUR IN THE MIDDLE EAST (21st MAY 18th JUNE, 1949) Report to the Secretary of State.PP.2,3.

[35]F.O.487-3:-,No.2. SIR WILLIAM STRANG S TOUR IN THE MIDDLE EAST (21st MAY 18th JUNE, 1949) Report to the Secretary of State.PP.3,4.

[36]F.O.487-3:-,No.2. SIR WILLIAM STRANG S TOUR IN THE MIDDLE EAST (21st MAY 18th JUNE, 1949) Report to the Secretary of State.P.5.

[37]F.O.487-3:-,No.2. SIR WILLIAM STRANG S TOUR IN THE MIDDLE EAST (21st MAY 18th JUNE, 1949) Report to the Secretary of State.PP.12,13.

[38]F.O.487-3:-,No.2. SIR WILLIAM STRANG S TOUR IN THE MIDDLE EAST (21st MAY 18th JUNE, 1949) Report to the Secretary of State.PP.14.

[39]F.O.487-4:-, No.11. Haifa oil refinery15th June1950, ,P.13.

[40]F.O.487-4:- FURTHER CORRESPONDENCE RESPECTING THE MIDDLE EAST (GENERAL)—PART 4, January to December 1950,No. 1 MILITARY AID TO MIDDLE EAST COUNTRIES Mr. Bevin to Sir O. Franks (Washington) Foreign Office, 18th February, 1950,P.1.

[41]F.O.487-4:-, No.4.CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND THE TURKISH MINISTER FOR FOREIGN AFFAIRS IN STRASBOURG ON 1st APRIL, 1950, Part II.—Middle East,P.3.

[42]F.O.487-5:- URTHER CORRESPONDENCE RESPECTING,THE MIDDLE EAST (GENERAL)—PART 5, January to December 1951, No.1 ROLE OF IRAQ IN THE PRESENT WORLD CONFLICT,Conceptions of Arab Neutrality Sir H. Mack to Mr. Bevin. (Received 1st February, Bagdad,24th January, 1951,P.1

[43]F.O.487-5:- No.9 A CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND

Mr. GEORGE McGHEE Situation in the Middle East Mr. Morrison to Sir O. Franks (Washington)Foreign Office,3rd April, 1951,P.10.

(44)F.O.487-5:- No. 11 COMMAND ARRANGEMENTS IN THE MEDITERRANEAN AND THE MIDDLE EAST Mr. Morrison to Sir O. Franks (Washington) Foreign Office, 15//? June, 1951,P.14.

(45)F.O.487-5:- No. 14 CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND THE ISRAEL MINISTER (1) Suez Canal; (2) Israel and the Arab States Mr. Morrison to Mr. Chadwick (Tel Aviv) Foreign Office,1th August, 1951,P.24,25.

(46)F.O.487-5:- No.18 THE EGYPTIAN GOVERNMENT S ABROGATION OF THE 1936 TREATY AND 1899 SUDAN CONDOMINIUM AGREEMENT Sir R. Stevenson to Mr. Morrison.Alexandria,8th October, 1951,p.28.and see o. 19 THE EGYPTIAN ABROGATION OF THE 1936 TREATY Sir R. Stevenson to Mr. Morrison.Alexandria,11 October, 1951,p.28.

(47)F.O.487-5:- No.20 ANGLO-EGYPTIAN RELATIONS Sir R. Stevenson to Mr. Morrison.Alexandria,13th October, 1951,p.29.

(48)F.O.487-5:- No. 21 EGYPT AND THE MIDDLE EAST DEFENCE SYSTEM
Sir R. Stevenson to Mr. Morrison.Alexandria,15th October, 1951,p31.

(49)F.O.487-5:- No. 28 ISRAEL AND THE MIDDLE EAST COMMAND,Sir K. Helm to Mr. Eden. Tel Aviv, 5th November, 1951,pp.39,40.

(50)F.O.487-5:- No. 12 FOREIGN AFFAIRS Extract from House of Commons Debates, 30th July, 1951,P.15.

(51)F.O.487-4:-, No. 6 ANGLO-ISRAEL RELATIONS His Majesty's Government's de jure recognition of the State of Israel Mr. Younger to SirK. Helm. (Tel Aviv)(No. 318. Confidential) Foreign Office, 25th April, 1950,PP.6,7.

(52)F.O.487-4:-, No. 8 UNION OF ARAB PALESTINE WITH JORDAN Debate in the Israel Knesset Sir K. Helm to Mr. Younger. {Received 9th May)Confidential) Tel Aviv, ninth May, 1950,P.9

(53)F.O.487-4:-, No.15 CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND THE ISRAEL MINISTER Israel's Relations with Egypt and Jordan Mr. Bevin to Mr. Chadwick (Tel Aviv) Foreign Office, 5th September, 1950,P.22.

(54)F.O.487-4:-, No.21 RECORD OF A CONVERSATION BETWEEN THE FOREIGN SECRETARY AND THE EGYPTIAN MINISTER FOR FOREIGN AFFAIRS
IN THE FOREIGN OFFICE ON 4th DECEMBER, 1950,P.29,32,33.

(55)F.O.487-5:- No. 33 CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND ISRAEL FOREIGN MINISTER Mr. Eden to Sir K. Helm ,Tel Aviv Anglo-Israel Relations; Middle East,PP.43,44

(56)F.O.487-5:- No. 33 CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND ISRAEL FOREIGN MINISTER Mr. Eden to Sir K. Helm (Tel Aviv Anglo-Israel Relations; Middle East,PP.44.45

(57)F.O.487-6:- FURTHER CORRESPONDENCE RESPECTING MIDDLE EAST (GENERAL)—PART 6, No.2 CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND THE ISRAEL MINISTER Exploratory Mission to Israel Mr. Eden to Sir F. Evans {Tel Aviv)Foreign Office,13th February, 1951,P.3..

(58)F.O.487-6:- No.4 CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND THE ISRAEL FOREIGN MINISTER(1) Supply of War Material to Israel; (2) Anglo-Egyptian Relations and Middle East Defence; (3) Prospective Negotiations between Israel and Western Germany; (4) Arab Refugees Mr. Eden w Sir F. Evans {Tel Aviv) Foreign Office,11 March, 1952,PP.8,9.

(59)F.O.487-6:- No.16 RECENT DEVELOPMENTS IN THE ARAB LEAGUE Sir T. Rapp to Mr. Eden. (Received 15th October) British Middle East Office,7th October, 1952,PP.31-33.

(60)F.O.487-7:- FURTHER CORRESPONDENCE RESPECTING THE MIDDLE EAST (GENERAL)—PART 7, No.1 ISRAELI CONCERN AT THE SUPPLY OF JET AIRCRAFT TO THE ARAB STATES,Mr. Eden to Sir F. Evans (Tel Aviv), Foreign Office, January 10,1953,PP.1,2.

[61]F.O.487-7:- No. 3 CONVERSATION BETWEEN THE SECRETARY OF STATE AND THE ISRAEL AMBASSADOR ON 23rd JANUARY, 1953 Mr. Eden to Sir F. Evans (Tel Aviv)Foreign Office,23rd January, 1953,PP.3,4.

[62]F.O.487-7:- E 1192/29 Aide-memoire,PP.4,5.

[63]F.O.487-7: FURTHER CORRESPONDENCE RESPECTING THE MIDDLE EAST (GENERAL)—PART 7-No.4 UNITED STATES GOVERNMENT'S DECISION TO ESTABLISH A TRAINING MISSION IN ETHIOPIA,Mr. Eden to Mr. Bell (Addis Ababa) Foreign Office,28th January, 1953P.5.

[64]F.O.487-7:- No. 5 GENERAL ROBERTSONS VISIT TO THE MIDDLE EAST Mr. Eden to Mr. Barnes (Beirut) Foreign Office, February 12, 1953,P.6.

[65]F.O.487-7No.10 CONVERSATION BETWEEN SIR J. BOWKER AND Mr. COMAY, DEPUTY DIRECTOR OF THE ISRAEL FOREIGN OFFICE, ON 2nd MARCH, 1953 Israel's Position in Regard to Middle East Defence Mr. Eden to Sir F. Evans (Tel Aviv, Foreign Office,11th March, 1953 ,P.14,15

[66]F.O.487-7:-No.10 CONVERSATION BETWEEN SIR J. BOWKER AND Mr. COMAY, DEPUTY DIRECTOR OF THE ISRAEL FOREIGN OFFICE, ON 2nd MARCH, 1953 Israel's Position in Regard to Middle East Defence Mr. Eden to Sir F. Evans (Tel Aviv, Foreign Office,11th March, 1953 ,P.16

[67]F.O.487-:- No.17 TRANSFER OF THE ISRAELI MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS TO JERUSALEM Sir R. Makins to Lord Salisbury, Washington, August 5. 1953 ,P.37

[68]F.O.487-:- No. 18 RECORD OF PRELIMINARY NEGOTIATIONS BETWEEN THE SEVEN SPONSORING POWERS FOR THE ESTABLISHMENT OF A MIDDLE EAST DEFENCE ORGANISATION August 1952 February 1953 ,PP.38,39

[69]F.O.487-7:- No. 21 ISRAEL AND MIDDLE EAST DEFENCE (Secret) Levant Department. August 25, 1953,PP.64.65

[70]F.O.487-7:- No. 23 CONVERSATION BETWEEN THE ACTING SECRETARY OF STATE AND THE ISRAEL AMBASSADOR ON SEPTEMBER 18, 1953 The Marquess of Salisbury to Sir F. Evans (Tel A viv) Foreign Office, September 21, J953,PP.68.69

[71]F.O.487-7:- No. 24 A SERIES OF MEETINGS HELD IN CAIRO UNDER THE AUSPICES OF THE ARAB LEAGUE BETWEEN AUGUST 25 AND SEPTEMBER 9, 1953 The Hon. R. Hankey to Lord Salisbury,Cairo, October 1. 1953,P.69

[72]F.O.487-7:- No. 27 PRINCIPLES AGREED BETWEEN THE ARAB STATES FOR THE BOYCOTT OF ISRAEL Mr. Furlonge to Mr. Eden Amman, October 21, 1953,P.77.